



عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحَافِظَةُ على أَطْلالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،
في عِدَادِ ما يَفْتَضِي، تَوْهِينِ «الدَّوَيْلَةِ» وإِضَاعَافِهَا.
أَثْمَانُ التَّوْهِينِ بَحْسَةُ مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الأُولَى، بِأَهْطَةٍ...».

Documentation & Research
للوثائق والأبحاث



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للوثائق والأبحاث

لماذا الثالث من كل شهر؟

يقول القاتل بكاتم صوته: «اسكت»، أو بالأحرى هو يحفرُ بالدم طريقَ الكلام، يحدد دربَ الموقف ويقول لك، بكاتم صوته، أو بالملصق المفخخ تحت مقعد السائق أو على حائط بيتك إنك «لن تُقتل لو...»؛ لن تُقتل لو سرت على طريق حدنانه لك؛ لو توقفت عن الكلام؛ لو قلت الـ«لا» التي نقبلها.

القاتل يهدد، والتهديد يسبقُ فعلَ القتل ويلحقه، يسبقه في إطفاء قولٍ لم يُرده، ويلحقه في وأد قولٍ مستقبلي لا يأنسُ له...

لكنَّ للمقتول قولاً آخر، له الذاكرة والذكرى، والذكرى أثر، والأثر لا يمحي؛ هو يغلبُ الموت! هو يؤرخ لذاته وليوم مقتله ليشرع من جديد في ممارسة كل ما قُتل من أجله...

ونحن في «أمم للوثائق والأبحاث» اعتمدنا يوم الذكرى، يوم الثالث من كل شهر، كيوم للتأكيد على الاستمرار بالرؤيا التي انبثقت منها «أمم»... الإستمرار بالوثائق والبحث والتحقيق والنشر وحفظ الذاكرة ومشاركتها، اخترناه يوماً لركوب «الفان» والسير في رحلته علناً نصل إلى «المحطة» التي تليق بالحقيقة... في ٣ شباط ٢٠٢١، امتدت يد الغدر والحقد والقتل خِسَّةً وخِسَّةً، وأنهت حياةً من سعى إلى إحياء الذاكرة بكل جوانبها للوصول من بابها إلى الحقيقة والمساءلة، المحاسبة والمصارحة فالمسامحة، للوصول إلى العدالة.

لقمان سليم أضحى في «الفردوس الأعلى»، والمؤسسة التي أسسها تستمر في العمل على ما بدأ به...

نقل ملف الدعوى القائمة أمام دائرة التحقيق في لبنان الجنوبي بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلى دائرة التحقيق في بيروت سندياً لأحكام المادة ٣٤٠ أ.م.ج، وأدلى بأن التحقيق والمحاكمة في قضية خطف المغدور لقمان سليم وقتله في الجنوب قد تشكل سبباً لزعزعة الأمن أو تهديداً للسلامة العامة نظراً للتشابك السياسي في المنطقة والموقع الجغرافي للمحكمة ولا سيما أن خطر استعمال إجراءات التحقيق أو المحاكمة في القضية المذكورة للبعث في الأمن الداخلي، يبقى قائماً في ظل الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الجنوب. ١٧ حزيران ٢٠٢١: في حضور ممثل النيابة العامة، أصدرت محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة، برئاسة القاضي سهيل الحركة رئيساً والقاضيين فرانسوا إلياس وفادي العريضي مستشارين، قراراً بالموافقة على طلب النائب العام التمييزي، وأحالت الملف إلى النائب العام التمييزي لإجراء المقتضى القانوني.

١٨ حزيران ٢٠٢١: أحالت النيابة العامة التمييزية على النيابة العامة الإستئنافية في بيروت ملفاً مقتل الناشط والكاتب السياسي لقمان سليم، وأحيل الملف على قاضي التحقيق الأول في بيروت بالانتداب شربل أبو سمرا.

١٢ أيار ٢٠٢٣: أوردت محطة الجديد في برنامج يسقط حكم الفاسد خبراً عن تحويل قاضي التحقيق في بيروت شربل أبو سمرا كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية للطلب من السلطات الألمانية تقديم ما لديها من كاميرات ومستندات تفيد التحقيق...

لا يزال التحقيق «مستمراً» حتى يومنا.....

العدالة للقمان



الأمنية اللبنانية إطلاقاً»، متمنياً «تزويد الأجهزة الأمنية بأي معلومة قد تخدم مصلحة التحقيق».

١٨ أيار ٢٠٢١: النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهياف رمضان إدعى في جريمة اغتيال لقمان سليم والتي وقعت في ٤ شباط الماضي في بلدة العدوسية، على مجهولين بخطط سليم بقوة السلاح وقتله بواسطة أسلحة حربية غير مرخصة وذلك سندياً للمادتين ٥٦٩ و ٥٤٩ من قانون العقوبات والمادة ٧٢ من قانون الأسلحة، وإصدار كل مذكرة يقتضيها التحقيق لمعرفة هوية الفاعلين وتوقيفهم. وأحال الادعاء على قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد.

١٩ أيار ٢٠٢١: تقدم النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أمام محكمة التمييز الجزائية- الغرفة السادسة، بطلب

سير التحقيق

٣ شباط ٢٠٢١: اغتيال لقمان سليم في سيارته في منطقة العدوسية أثناء عودته من نيجا في جنوب لبنان.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهياف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي الدكتور عفيف خفاجة للكشف على جثة وسيارة لقمان سليم.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهياف رمضان فرع المعلومات بإجراء مسح كامل للكاميرات لمعرفة المسار الذي سلكته سيارة لقمان سليم قبل اغتياله وبتفريغ «داتا» هاتفه الخليوي وتحليلها.

١١ شباط ٢٠٢١: رأس النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهياف رمضان، في مكتبه في قصر العدل في صيدا، اجتماعاً أمنياً موسعاً مع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في الجنوب، وذلك لمتابعة مسار التحقيقات في جريمة قتل الناشط لقمان سليم. وجرى خلال الاجتماع «تأكيد مواصلة التحقيقات والتنسيق التام ما بين الأجهزة الأمنية للتوصل إلى كشف الفاعلين».

٢٨ نيسان ٢٠٢١: لفت مكتب وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي حول قضية اغتيال لقمان سليم إلى أن «أي جديد لم يظهر في القضية لدى الأجهزة

رحلة إلى الموت

(تقرير نُشر في مجلة دير شبيغل الألمانية، في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٣، قبيل الذكرى الثانية لاعتقال لقمان سليم)

كريستوف رويتر



AUSLAND

Fahrt in den Tod

LIBANON Wer ermordete Lokman Slim? Es war die Hisbollah, sagt die deutsche Witwe des vor zwei Jahren getöteten Dissidenten. Sie kämpft für Gerechtigkeit – gegen die mächtige Miliz.

Vielleicht hatte er die Autos nicht bemerkt, die ihn fast zwei Stunden lang durch den halben Libanon verfolgten. Vielleicht wäre es ihm nach Jahren der Morddrohungen auch egal gewesen. Er hatte ja alles überlebt. Bis jetzt.

Als er am 3. Februar 2021 mittags am Haus eines Freundes im Dorf Niha ankam, tief im Süden des Libanon, hatte Lokman Slim, der prominenteste Widersacher der Hisbollah, noch knapp acht Stunden zu leben. Ein ruhiges Essen in heiterer Runde, so entspannt, dass Slim sich gegen 18 Uhr für

eine Siesta aufs Sofa legte. Noch dreieinhalb Stunden.

Seiner Ermordung vor zwei Jahren rief international Entsetzen hervor. Die Regierungen der USA, Frankreichs und die Arabische Liga verurteilten diesen »barbarischen Akt« und forderten, die Schuldigen zur Verantwortung zu ziehen. Doch niemand ist jemals verhaftet oder auch nur identifiziert worden, obwohl Slims Mörder sich alles andere als unauffällig verhielten. Mindestens fünf Autos verfolgten Slim, ihre Insassen beschatteten das Haus, standen stundenlang in

der Nähe herum, warteten, dass er wieder herauskommt.

Das Gespenstische an dem Fall ist: So viele Details, Videoaufnahmen, Aussagen sind bekannt, aber dennoch laufen die Ermittlungsstränge ab einem bestimmten Punkt ins Leere: dort, wo sie die Interessen und das Herrschaftsgebiet der Hisbollah berühren. Der Name bedeutet übersetzt Partei Gottes. Ihr Allmachtsanspruch speist sich daraus, als Vollstrecker göttlichen Willens die Schützen des Libanon als ihre Mündel zu betrachten und den Staat zu dulden, solange er sich nicht einmischt.

Selbst nach Israels Abzug aus dem besetzten Südlibanon im Jahr 2000 wollte die Hisbollah den Kampf gegen Israel unbedingt fortsetzen – als brauchte sie den Kriegszustand, um die Unterdrückung der eigenen Bevölkerung zu rechtfertigen. Auch wenn sie damit den nächsten verheerenden Angriff Israels auf den Libanon 2006 herbeiführte, was Slim ihr vorwarf.

Dass überhaupt noch ermittelt wird, die Akten nicht stillschweigend geschlossen wurden, liegt vor allem an der Beharrlichkeit von Lokman Slims deutscher Witwe, der Filmemacherin Monika Borgmann, und an seiner Schwester Rasha al Ameer, die den Verlag der

سليلى العائلة الشيعية العتيقة في الحديقة الموروثة المسورة في جنوب بيروت.

عند البوابة، رجلان من حزب الله، وعلى علو ثلاثة أمتار كاميرا المراقبة الخاصة بهم.

«نحن تحت حراسة جيدة». هكذا كان سليم يسخر إذا سأله أحد ما عن هذه الإجراءات.

لكن في كانون الأول من العام ٢٠١٩، عندما نُشرت على الأسوار الخارجية لمنزله ملصقات تهديد، مثل: «لقمان الخائن» أو «المجد لكاتم الصوت» أجاب ببيان تنبؤي بأن كل ما يُصيبه أو يصيب عائلته من مكروه فإن حسن نصر الله زعيم حزب الله، مسؤولاً عنه، وكذلك نبيه بري زعيم حركة أمل الحليفة، والذي يعمل [في أوقات فراغه] رئيساً للبرلمان. على أن تجرؤ أحد البارزين من بيت الإيمان ذاته [أي من الطائفة الشيعية] على انتقاد الزعماء الشيعية، كان خيانة في نظر هؤلاء.

حذرت السفارة الأميركية في بيروت سليم، بأنه في خطر حقيقي، وأنه يجب أن يغادر البلاد، لكنه لم يكن يريد الذهاب للعيش في المنفى.

وفي عرضٍ للتحقيقات المُجمعة من عدة جزئيات مُتناثرة ومن جهاتٍ مختلفة حول رحلة سليم الأخيرة، تظهر صورة واضحة لفرقة قتلٍ عسكرية محترفة ومنظمة للغاية.

في ٣ شباط، انتقل سليم على متن سيارة «تويوتا كورولا» نحو الجنوب. كاميرات المراقبة الخاصة بمحطات الوقود، بالمتاجر، وبالمنازل الخاصة، وتحليل بيانات الهاتف، وتطبيق «صحتي» على هاتف سليم – يقودون إلى رسم صورة دقيقة وواضحة لما حدث بعد ذلك:

عند الساعة الثانية عشرة وست دقائق: تظهر «تويوتا» لقمان سليم لأول مرة في منطقة خلدة على الكاميرا، وتتبعها سيارات «تويوتا كامري»، و«مرسيدس» و«أودي Q5»، وتم رصد هذه السيارات عدة مرات في النصف ساعة اللاحقة.

عند الساعة الثانية عشرة واثنين وأربعين دقيقة: تظهر في خلدة سيارة «إنفينيتي SUV» وخلفها «نيسان باثفايندر». وسترصدان مرة أخرى عند المساء على مقربة من سليم.

عند الساعة الثانية عشرة وأربع وأربعين دقيقة: عبر رقمين هاتفيين، لم يُستخدمًا قبل ولم يُستخدمًا بعد، يُسَّق السائقون بين بعضهم. رسالة نصية من الرقم الأول: «اتصل بي يا شريك».

عند الساعة الواحدة ظهرًا: من رقم الهاتف الثاني: «أين أنت؟». مرة أخرى، الأحاديث مُتجانسة.

عند الساعة الواحدة والنصف وأربع دقائق: وصول سليم

-«من قتل لقمان سليم؟»

-«إنه حزب الله!» هكذا ردَّت أرملة الرجل المعارض الذي قُتل قبل عامين، والتي تُحارب من أجل العدالة في مواجهة الميليشيا القوية.

ربما لم يُلاحظ لقمان السيارات التي استمرت في ملاحقته قرابة الساعتين على مدى نصف البلاد. ربما لم يكن الأمر ذا أهمية بالنسبة إليه، حتى بعد سنواتٍ طويلة من التهديد بالقتل. لقد نجح من كل هذه التهديدات. حتى جرى ما جرى.

ظهر الثالث من شباط ٢٠٢١، عندما وصل لقمان سليم إلى منزل أحد أصدقائه في قرية نيجا، كان قد بقي لديه بالكاد ثمان ساعاتٍ ليعيشها. تناول وجبة هادئة، بين صحبة لطيفة، وكان مرتاحًا لدرجة تُهيّؤه لأخذ قيلولة على الصوفا عند الساعة السادسة، حيث لم يبق سوى ثلاث ساعات ونصف.

أثار مقتله قبل عامين غضبًا دوليًا، فأدانت الحكومات الأميركية والفرنسية وجامعة الدول العربية هذا «الفعل الهنجري» ودعت إلى محاسبة المسؤول عنه. لكن حتى الآن لم يتم اعتقال أي أحد على الإطلاق أو حتى تم تحديده، على الرغم من أن قتلة سليم فعلوا كل شيء عدا أن يكونوا مُتخفيين. لقد طاردت خمس سياراتٍ سليم، وراقب ركابها المنزل الذي كان فيه، وقفت لساعاتٍ في جواره، وانتظرتُ خروجه من جديد.

الأمر المُروّع في القضية، هو أن هناك الكثير من التفاصيل ومقاطع الفيديو والبيانات المعروفة، إلا أن التحقيق رغم ذلك يدور في دائرة مُفرغة: هناك حيث تُمس مصالح ومناطق سيطرة حزب الله.

الاسم يعني حزب الله: يتغذى من ادعائه القدرة المطلقة، كمنفدٍ للإرادة الإلهية بالوصاية على شيعه لبنان، وبالتسامح مع الدولة، طالما أنها لا تتدخل في شؤونه.

رغم انسحاب إسرائيل من المناطق المُحتلة في جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠، إلا أن حزب الله ادعى أنه مستمر في قتالها. كما لو أنه بحاجة إلى حالة الحرب لتعطيه شرعية عامة تسمح له بإحكام سيطرته على المجتمع، بل تصل إلى حدود القمع، حتى لو قاد واقع الحرب إلى هجوم مُدمر كالذي حصل عام ٢٠٠٦ وأحدث خرابًا ودمارًا: هذا ما كان سليم يتهم به هذا الحزب.

المؤكد هنا أن عدم إغلاق هذا الملف بصمت، كما هي حال جميع ملفات الاغتيال في لبنان، يعود إلى مُثابرة أرملة لقمان سليم الألمانية، مُنتجة الأفلام، مونيكا بورغمان، وأخته رشا الأمير التي تدير الآن بمفردها دار النشر الخاصة بالعائلة.

-«ربما اعتقدوا أن بإمكانهم إرهابنا وأنا سوف نترك البلاد» تقول بورغمان في منزلها في حارة حريك حيث عاشت وسليم.

«لكننا لم نفعل ذلك» تُكمل.

لكن من هم؟

-«واضح تمامًا. هم أعضاء حزب الله». «لكن هذا ليس كافيًا، أريد إجراءات، أريد العدالة».

ربما كان ما تريده مونيكا من العدالة وإجراءاتها أمرًا ميثوسًا منه بالنظر إلى تاريخ لبنان، وما حواه من جرائم قتل صحافيين وكتاب ورجال دين وسياسيين كبار، كرئيس جمهورية، ورئيس وزراء. والتي رغم اقترابها من المائتي جريمة منذ الستينات إلا أن أيا منها لم يُبت فيه بحكم أو سواه.

لكن هذا لم يمنع لقمان سليم من أن يكون صوت التحدي السلمي في وجه حزب الله، بالكلمات، والإنتاج المسرحي، والإعلام. لقد تحرك هذا الصوت في معقلهم، حيث عاش

إلى قرية نيجا. تقف سيارة الـ «مرسيدس» المُطاردة لسليم في مكان قريب، ومن المحتمل أن تفعل السيارات الأخرى ذلك أيضًا.

عند الساعة الثالثة وإحدى عشرة دقيقة: رُصدت الـ «تويوتا كامري» في خلدة على طريق العودة من الجنوب.

عند الساعة الخامسة وأربع دقائق: رُصدت سيارة الـ «مرسيدس» في خلدة على طريق العودة وضاع أثرها هناك.

عند الساعة السادسة وإحدى عشرة دقيقة: تظهر الـ «أودي Q5» في قرية مجاورة لقرية نيجا.

عند الساعة الثامنة وست وثلاثين دقيقة: يغادر سليم، فتلقه بعد أقل من دقيقة الـ «إنفينيتي SUV». يظن المحقق أن «النيسان باثفايندر» قد أقفلت الطريق الضيق البعيد عن المنزل بحوالي ٤٠٠ متر. هناك سوف يتم لاحقًا إيجاد نظارات سليم بعد عدة ساعات، وأبعد منها بقليل هاتفه المحمول.

عند الساعة الثامنة وثمان وثلاثين دقيقة: يُسجل تطبيق «صحتي» على هاتف لقمان ٨٢ خطوة، وقرابة ٦٠ مترًا. هل هي آخر محاولة للهروب؟ رصاصة في منتصف الظهر بالضبط، تتسبب له بالنزيف الداخلي، وما يُثبت أن سليم كان لا يزال على قيد الحياة هو الخدوش على الركبة ووجود تورم دموي في قدمه اليسرى ما يُشير إلى أنه سقط، وتم تثبيته بعنف.

عند الساعة الثامنة وأربعين دقيقة: لُوْحِطَت الـ «نيسان باثفايندر» في الجوار، على الطريق السريع. ويظن المحققون أن سليم المختطف كان بداخلها.

عند الساعة الثامنة وواحد وأربعين دقيقة: تغادر سيارة الـ «إنفينيتي SUV» في الاتجاه نفسه الذي سلكه الـ

عن مدى العناء الذي أرهقهم باشتراكهم في

هذه المجزرة، وأن «الجزائر المحترف» فقط هو الذي استمتع بالقتل.

وبالرجوع إلى تاريخ هذه المجزرة، فقد جرت بعد يومين من انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت الغربية، حينها انتقل أفراد مليشيا القوات اللبنانية إلى المخيم الفلسطيني وقتلوا العزل. تخطى عدد الضحايا ٣٠٠٠ من النساء والأطفال وكبار السن. على أن الجريمة قد جرت بغطاء وغض نظر من القوات الإسرائيلية بقيادة أرييل شارون.

أنشأ سليم وبورغمان مؤسسة «أمم للتوثيق والأبحاث» في عقار تملكه العائلة، وهي بمثابة أرشيف لتاريخ لبنان الأعظم الذي يمكن الوصول إليه. هي «قارب نجاة» لكتّيبات وكتب الحرب الأهلية، ولقائف أفلام لأهم شركات الإنتاج في استوديو ببلبك، ولسجل فندق الكارتون الأسطوري. بهذا يحقّ القول أنهما أنقذاً شهادات التاريخ اللبناني من مكبّ النفايات.

في مشروع توثيقي آخر، جمع الاثنان سجناء لبنانيين كانوا قد اعتقلوا في سجن تدمر سيء السمعة في سوريا. أولاً في مسرحية، ثم في الفيلم الوثائقي «تدمر» عام ٢٠١٦ حيث عرض السجناء فيه سنوات محنتهم مرة أخرى، ولعبوا أدوار الضحايا والجلادين.

الآن، ورغم الوحدة التي تشعر بها مونيكا بعد لقمان، تقول: «في قلب كل ما فعلناه، كانت هناك مسألة محاربة الإفلات من العقاب. أما الآن فأنا أستمع بذلك من دون لقمان، إنما من أجله، هذه حياتي، ليس عندي غيرها أبداً.»

لقد استغرق الأمر حوالي تسعة أشهر، من أجل أن تتمكن بورغمان ومحميها من نقل القضية من محكمة محلية تابعة لمدينة صيدا في الجنوب إلى بيروت.

الحين أضحت القضية عند قاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبو سمرا، أكثر القضاة شجاعة واستقامة، كما يُقال في لبنان.

Hämatom am linken Fuß sprechen dafür, dass er gestürzt war und mit Gewalt fixiert wurde.
20.40 Uhr: Der Nissan Pathfinder wird in der Nähe beobachtet, auf dem Weg zur Autobahn. Die Ermittler vermuten den verschleppten Slim darin.
20.41 Uhr: Der Infiniti-SUV fährt in dieselbe Richtung los, gefolgt von Slims Toyota.
20.56 Uhr: Auch der Audi Q5 fährt wieder los. In den nächsten Minuten werden die Verfolger mehrfach in Richtung Beirut geschickt.
21.14 Uhr: Der Nissan Pathfinder verlässt die Autobahn auf Höhe Baissariye und fährt in eine Unterführung, ebenso Slims Auto. Irgendwann in den kommenden Minuten wird Lokman Slim mit fünf Schüssen in den Kopf aus nächster Nähe erschossen. Eine Hinrichtung.
21.19 Uhr: Slims Toyota und der Nissan Pathfinder verlassen den Tunnel auf einer kleinen Parallelstraße zur Autobahn in Richtung der Stelle, wo am nächsten Morgen der Wagen mit Slims Leiche gefunden wird.

Die Verfolgerautos werden zuletzt in Richtung Südosten, Hisbollah-Gebiet, geschickt und verschwinden anschließend spurlos.
 36 Kilometer sind es vom Entführungsort bis zu der Straße neben der Autobahn, wo Slims Wagen am nächsten Morgen gefunden wird. Die besiedelte Gegend ist ein

wird geraucht, Verhaftete in Handschellen stehen mit dem Gesicht zur Wand, Bewaffnete warten zwischen Anwälten und Besuchern. Die Anhörung verschiebt sich um Stunden. Bis vor Kurzem sei Abu Samra als einziger Richter überhaupt zum Dienst stricken, weil ihr Gehalt in der rasenden Inflation kaum noch für den Weg zur Arbeit reicht.
 Abu Samra sitzt kettenrauschend an einem Schreibtisch in einem Ausweichbüro und wartet auf Zeugen aus Niha, die nicht erschienen sind. Die Adressen sollte der Anwalt besorgen, die örtliche Polizei mochte Abu Samra offensichtlich nicht einschalten. Aber warum? «Das», erklärt der Richter müde, «ist ein Verfahrensgeheimnis». Ob es nicht sehr ungewöhnlich sei, dass die Suche an entscheidenden Stellen immer wieder abbreche? «Nein.»

Will man dorthin fahren, wo Slims Mörder seine Leiche platzierten, raten europäische Diplomaten dringend ab: «Verlassen Sie nicht die Autobahn!» Am 14. Dezember 2022 wurde kaum ein Kilometer entfernt vom Pfad, auf dem Slims Auto stand, der irische Unifil-Soldat Sean Rooney erschossen.
 Lokman Slim hatte ein Ende der gewöhnlichen Utopie für ein Ende der Barbarei im Libanon. Keine Revolution, denn «selbst wenn es wirklich eine geben sollte, wäre vor Jahren, sondern: Normalität.» Es ist erst alles gut, wenn ich mich abends ins Auto setzen, nach Haifa oder Damaskus fahren kann, um ein Bier zu trinken, und wieder zurückkommen kann.»

Dann kam er nicht mal von einer Fahrt durchs eigene Land zurück. Ahnte er, was eines Tages geschehen würde? In einer Rede sagte er einmal völlig unvermittelt: «Ich habe mich immer gefragt: Was ist das letzte Bild im Kopf dessen, der gleich umgebracht wird?»
 Er gab keine Antwort damals. Es gibt keine für die Lebenden.
 Christoph Reuter



Schlitische Kämpfer in Beirut Vorort: Braucht die Hisbollah den Kriegszustand, um Unterdrückung zu rechtfertigen?

verfolgen bereits ein Toyota Camry, ein Mercedes und ein Audi Q5, die in den folgenden halben Stunde mehrfach geschickt werden.
12.42 Uhr: Ein Infiniti-SUV erscheint in Khaldé, dahinter ein Nissan Pathfinder. Beide werden bis abends immer wieder in Slims Nähe geschickt.
12.44 Uhr: Über zwei Telefonnummern, die nie zuvor, nie danach benutzt worden sind, koordinieren sich die Fahrer. Eine SMS von der ersten Nummer: «Ruf mich an, Kumpel!»
13.13 Uhr: Von der zweiten Telefonnummer kommt eine SMS: «Wo bist du?» Immer wieder werden die Positionen abgeklippt.
13.34 Uhr: Ankunft...

Dieser Kampf ist mein Leben. Ich habe kein anderes.
 Monika Borgmann, Dokumentarfilmerin

darüber, wie anstrengend das Töten gewesen sei und dass nur der gelernt Metzger daran Freude gehabt habe. Im Familienamnesen hatten Slim und Borgmann ein «Uman» etabliert: das wohl größte zugängliche Archiv der Geschichte des Libanon. Eine Rettungsinsel für Pamphlete aus dem Bürgerkrieg, Filmrollen der einst bedeutendsten Filmfirma Baalbeck Studios, Melderegister des legendären Carlton-Hotels. Die beiden bewahren die Zeugnisse libanesischer Geschichte vor der Müllkippe.
 Das Paar brachte einst verschleppte libanesische Ex-Gefangene des syrischen Foltergefängnisses von Palmyra zusammen: erst in einem Theatertext, dann, 2016, in dem Dokumentarfilm «Tadmor», in dem sie die Jahre ihres Martyriums noch einmal aufführen, die Rollen der Opfer und der Täter übernehmen.
 Nun ist nur noch Monika Borgmann da. Im Mittelpunkt von allem, was wir getan haben, stand dieser Kampf gegen die Straflosigkeit. Jetzt mache ich weiter ohne Lokman aber für ihn. Das ist mein Leben. Ich habe kein anderes.»

Es dauerte fast neun Monate, bis es Borgmann und ihrem Rechtsanwalt Khoury gelang, den Fall von einem lokalen Gericht weiter zu lassen. Ein nach Beirut überstellten zu lassen. Ein kleiner Sieg. Seither liegt er beim obersten Ermittlungsrichter für Strafsachen, Charbel Abu Samra. Dem intergensten, furchtlosesten Richter des Libanon, heißt es.
 An einem Donnerstag im Januar 2023 findet die nächste Anhörung im Fall Slim statt. Der gesamte Gebäudekomplex ist wegen einer Spontandemonstration abgesperrt, im Gericht

Fundstelle der Leiche Slims: Gab es hier etwas, das man nicht sehen sollte?



die Frage: Wollen Sie einen erneuten Bürgerkrieg riskieren?
 Am Morgen des 4. Februar 2021, als Slims Leiche gefunden wurde, war der Sohn des Hisbollah-Generalsekretärs nicht so schweigsam. Kaum lief im Fernsehen die Nachricht vom Mord, Fernsehchef Jawad Nasrallah: «Was für manche Leute einen Verlust bedeutet, ist in Wirklichkeit ein Gewinn und eine unerwartete Güte.» Später löschte er den Tweet, erklärte, er habe gar nicht mit ihm gemeint. Sein Vater, Hisbollah-Chef Hassan Nasrallah, hat die Verantwortung für Slims Ermordung bestritten, stattdessen in einer TV-Ansprache lamentiert: «Irgendwann passiert in deiner Gegend, und automatisch wirst du angeklagt, bis das Gegenteil bewiesen ist.»
 Als die Ermittler des Polizeigeheimdienstes die Hisbollah baten, Aufnahmen der Überwachungskameras aus deren Terrain einsehen zu dürfen, verweigerte die Organisation dies. Bei den Vernehmungen wurde Monika Borgmann gefragt, ob ihr Mann eine Affäre gehabt habe. Oder vielleicht doch Suizid begangen habe. «Nach dem Naheliegenden haben sie nie gefragt», sagt Borgmann im Arbeitszimmer des Familienzimmers. Sie quäle bis heute die Frage, was wäre geschehen, wäre ich mitgegangen? Ich hatte damals Angst vor Corona, wollte nicht mit all den Freunden in Niha in einem geschlossenen Raum sitzen. Wären wir jetzt beide tot? Oder hätte es ihn gerettet?». Die Mission der beiden war es, dem ewigen Verdrängen und Vertuschungen im Libanon die Erinnerung entgegenzuhalten. Wer hat welches Unrecht im Bürgerkrieg begangen? Wer recht im Mord? Weltbekannt wurde mit den Borgmann und Slim 2005 mit dem Dokumentarfilm «Massaker», für den sie bei der Berlinale und weiteren Festivals ausgezeichnet wurden. Sie hatten es geschafft, sechs der Beteiligten des Massenmords an palästinensischen Zivilisten in Sabra und Schatila von 1982 zum Sprechen zu bringen.
 Nach dem Abzug der PLO-Kämpfer aus Westbeirut waren damals zwei Tage lang Milizionäre der Forces Libanaises durch die Palastinsenslager gezoogen und hatten jene ermordet, die schutzlos zurückgeblieben waren: Schätzungen zufolge Hunderte oder gar mehr als 3000 Frauen, Kinder, Alte. Abgeschirmt von israelischen Truppen unter Befehl Ariel Sharons, die sie gewähren ließen. In kargen Räumen sprachen die Männer, deren Gesichter nicht gezeigt wurden,

على الجندي الإيرلندي في قوات اليونيفيل شون روني. واليونيفيل هي قوات الأمم المتحدة التي يجب عليها أن تحافظ على الهدنة الهشة بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان.

كان شون روني في طريقه إلى مطار بيروت، لكن مركبته انعطفت إلى الطريق الساحلي القديم فاستهدفت مسلحون نافذة سائق السيارة المدرعة، من ثم تمكنوا من فتح النافذة الخلفية وأطلقوا النار على روني من الخلف. هل كان هناك أي أمر يجب أن لا يراه الجنود في تلك المنطقة؟ «حادث عرضي»، هكذا علّق حزب الله.

كان لقمان سليم يؤمن بـ«يوتوبيا» غير مألوفة حول إنهاء الهمجية في لبنان، ليس عن طريق الثورة «لأنه حتى لو كان هناك واحدة حقيقية فلن يكون هناك من مكسب من ورائها». كان يؤمن بالحالة الطبيعية، على حد قوله «قبل كل شيء، أمر جيد أن أجلس في سيارتي مساءً وأقودها صوب حيفا أو دمشق من أجل أن أشرب كأساً من البيرة ثم أعود أدراجي.»

لكنه وعلى حين غرة وعَدر، لم يَعد أدراجه في بلاده! هل حَمَمَ لقمان ما سيحدث يوماً ما؟ قال في أحد الأحاديث مرّة «لقد سألت نفسي دومًا: ما هي الصورة الأخيرة في رأس من سيُشرع في قتله؟» لم تكن هناك إجابة، ولا نعمة إجابة بين الأحياء.

«بأثفايندر»، متبوعةً من «تويوتا» سليم.

عند الساعة الثامنة وست وخمسين دقيقة: تغادر سيارة الـ«أودي Q5»، وبعد دقائق رُصدت هذه السيارات التي كانت تُطارده سليم مرارًا في اتجاه بيروت.

عند الساعة التاسعة وأربعة عشرة دقيقة: تُغادر الـ«نيسان بأثفايندر» الطريق السريع أعلى البيسارية، وتصل إلى نفق صغير، وتتواجد فيه كذلك سيارة سليم. في الدقائق اللاحقة، سوف يُطلق الجناة على لقمان سليم خمس رصاصات في الرأس من مكان قريب: إعدام.

عند الساعة وتسعة عشرة دقيقة: تُغادر «تويوتا» سليم والـ«نيسان بأثفايندر» النفق إلى شارع صغير مُوازٍ للطريق السريع، نحو النقطة التي وُجدت فيها سيارة وجثة سليم في الصباح التالي.

رُصدت السيارات التي قامت بمطاردة وخطف سليم وقتله لاحقًا ناحية الجنوب الشرقي، ضمن نطاق سيطرة حزب الله وستختفي دون أي أثر.

تبلغ المسافة بين موقع الاختطاف والشارع المُحاذاي للطريق السريع، حيث وجدت سيارة سليم في اليوم التالي، ٣٦ كيلو متر. نصف هذه الطريق قُرى مأهولة بالسكان بكثافة، وجميع لوحات السيارات المُطاردة والخطافة لسليم معروفة، مُرخّصة وحقيقية.

معظم هذه التفاصيل جمعتها استخبارات قوى الأمن الداخلي [أي فرع المعلومات] الذي يتمتع بسمعة طيبة كونه أكثر استقلالية في العمل تحت الضغط السياسي بالمقارنة مع استخبارات الجيش أو أمن الدولة.

لكن جهود بحث [فرع المعلومات] كانت تتوقف عندما تقترب من تحديد الجناة: أين بدأت رحلة سيارات المُطاردة وأين انتهت؟ ألم يكن هناك كاميرات في المكان؟ إذا كانت تسجيلات الفيديو التي تُظهر السيارات كلها موجودة فلماذا لا تُظهر وجوه ركبائها؟ لماذا تم استجواب زوجة سليم، وأصدقائه المقربين دون سكان المنطقة [هناك حيث وقعت الجريمة]؟ لماذا لم يتم إقفال الطريق إلى مسرح الجريمة حيث تم العثور على سيارة سليم؟ ولماذا لم يتم منع المتطفلين من لمس السيارة وطمس كل الآثار؟

«عندما يُصر المرء على تكرار السؤال، سوف يأتي في لحظة ما صمّت حزين» يُلخّص موسى خوري، محامي مونيكا بورغمان، الأشهر الماضية. ويتابع «ثم سيأتيك السؤال: هل تريدون المخاطرة بحرب أهلية جديدة؟»

صباح ٤ شباط الذي عُثِر فيه على جثة سليم، لم يلتزم نجّل الأمين العام لحزب الله الصمّت بشكل تام. فعند إعلان التلفزيونات نبأ جريمة القتل غرّد جواد نصر الله: «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب» ثم أحقها بوسم #بلاأسف. أزال جواد التغريدة لاحقًا مُعلنًا أنه لم يكن يقصد سليم. أما والده، زعيم حزب الله، حسن نصر الله، فلم ينفِ أبدًا المسؤولية عن مقتل سليم، بل عوضًا عن ذلك اشتكى مُحتجًا في إحدى الخطابات التلفزيونية أن: «أي حادثة تقع في منطقتك فأنت المُدان حتى تثبت العكس». وعندما طلب مُحققو الأمن الداخلي من حزب الله أن يُعطيهم تسجيلات كاميرات المراقبة، رفض ذلك.

في أثناء التحقيقات طرّحت أسئلة على مونيكا بورغمان كان منها: «هل كان زوجها على علاقة غرامية بأحد ما؟ أو هل انتحرت؟» «لكنهم لم يسألوا عن ما هو أكثر وضوحًا» تحكي لنا بورغمان في غرفة عمل داخل دارة العائلة. وتُكمل بأن سؤالاً ما زال يُعدّبها: «ماذا كان سيحدث لو رافقته؟ كنت خائفة حينها من كورونا، ولا أريد أن أجلس مع كل الأصدقاء في نوحا في غرفة مغلقة. هل كنا سنموت كلينا؟ أم أن ذلك كان سينقذه؟»

كانت رسالتها هي مواجهة القمع والتستر الأبدي على الجرائم من خلال إحياء الذاكرة. وإبراز إجابات لهذه الأسئلة المحورية: «من ارتكب الخطايا في الحرب الأهلية؟» «مَن هم القتلة؟»

في العام ٢٠٠٥ اشتهر سليم وبورغمان على الصعيد العالمي من خلال الفيلم الوثائقي «مذبحة» الذي عرضه في مهرجان «برليناريه» Berlinale» ومهرجانات أخرى. لقد نجحوا في دفع ستة من المتورطين في مجازر القتل الجماعي للفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢ إلى التحدث.

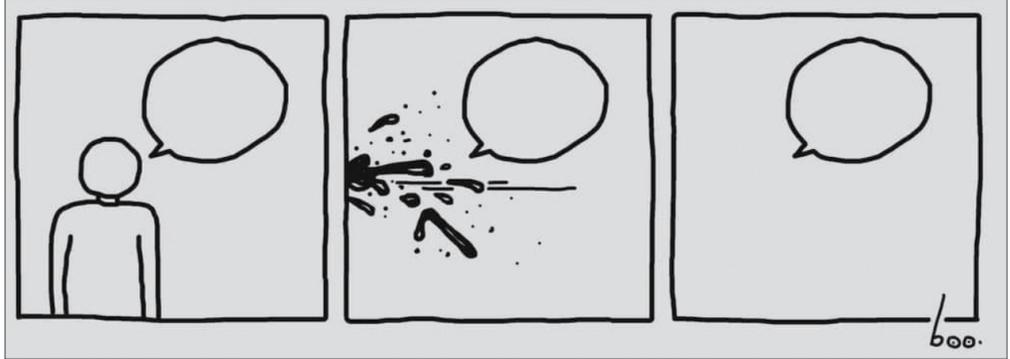
في غرفٍ صغيرة، تكلم الرجال الذين لم تظهر وجوههم

الاغتيالاتُ السياسيّةُ في لبنان وسلاسلها الجريمة واللاعقاب في كتاب القتل: مقدّمة منهجية

مروان أبي سمرا



المصدر: جريدة «ليفانت نيوز»



من الدراسة والتحليل، والغوص في أسبابها وأغراضها وسياقاتها ودلالاتها، وفي آثارها وتبعاتها السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، من أجل فهم خيوطها المترابطة التي تُمكن من إدراجها في سلاسل مُتباينة أو متصلة. أكثر من ذلك، لم تحظ حوادثُ الاغتيال حتى بعد أدنى من العمل التوثيقي، وما زلنا حتى اليوم نفتقر إلى لائحة بعمليات الاغتيال في لبنان منذ استقلاله، تشمل من استهدفتهم ومن قُتلوا فيها. وكأنما تلك العمليات لم تُستكمل بتغيير القتل وإشاعة آليات الإفلات من العقاب وثقافته فحسب، بل حظيت فوق ذلك بطمس كل ما يتصل بها من وقائع وحقائق، وبمحو أسماء القتلى وملامحهم، ليبقى الخوف وحده مسلطاً على المجتمع، وهو أصلاً ما يسعى القتل إلى بثه على نحو مستدام في الحياة السياسيّة الذاكرة الجماعيّة.

وهذا على الأرجح ما تنبّه له لقمان سليم حينما شدّد على أنّ «الاغتيال السياسي لصيقٌ بتاريخ لبنان». فأنشأ، في إطار مشروعه «ديوان الذاكرة اللبنانيّة»، فهرس الاغتيالات السياسيّة تحت عنوان «من قتل من؟»، وخصّصه لتوثيق «قوس قزح الدم (اللبناني وغير اللبناني) المسيل اغتيالاً» في لبنان منذ استقلاله. وبالإضافة إلى توثيق ما يقارب مئة جريمة اغتيال، شرّع لقمان سليم أيضاً في إنشاء فهرس محاولات الاغتيال السياسي تحت عنوان «من سدّد فأخطأ الهدف»: «فإن تفشّل محاولة اغتيال في تحقيق الغاية المرجوة منها، لا ينتقص في شيء من نيّة القتل التي وراءها. وبهذا المعنى، لا مبالغة في حمل الاغتيال الفاشل على محمل القتل بالنيّة، وبهذا المعنى حقّ الاغتيالات الفاشلة، شأن الاغتيالات، أن تُوثّق وأن تُدوّن في كتاب القتل!».

وفي جانب منه، يعود عدم إيلاء حوادث الاغتيال السياسي ما تستحقّه من تدوين وتوثيق ودراسة وتحليل إلى اعتبارها حوادثاً هامشيّة (ربما باستثناء اغتيال رفيق الحريري) وقليلة الشأن التأثير في مجريات الحياة السياسيّة ومسارها ومنعطفاتها في لبنان. هذا ويُنظر إلى تلك الحوادث على أنّها أعراض جانبية لما يعيشه لبنان ومجتمعُه من عدم استقرار وانقسامات، وتشظّ وصرعات طائفيّة وعصبية. وأحياناً تُعلّل الاغتيالات بعجز الطوائف والجماعات اللبنانيّة عن الانتقال من طور الشقاق والافتتال الأهلي إلى طور السلم القائم على صياغة عقد اجتماعي يعبر عن إرادة سياسيّة جامعة.

الاغتيالُ سياسةٌ

على خلاف ذلك، تفترض هذه الورقة أنّ الاغتيالات التي لازمت التاريخ اللبناني في حقباته المختلفة منذ الاستقلال لم تكن مجرد أعراض وتعبيرات عن أحوال لبنان وأزماته، وعن انقساماته ونزاعاته السياسيّة والاجتماعيّة، وإنما كان لها في الكثير من الأحيان دورٌ هامٌّ في صناعة تلك الأزمان، وفي إضعاف مؤسسات الدولة، لا سيّما العدالة والقضاء منها، وبالتالي في التأسيس للإفلات من العقاب. أكثر من ذلك،

عَرَف لبنان منذ استقلاله سنة ١٩٤٣ موجاتٍ متعاقبة من جرائم الاغتيال السياسي التي طالت صحافيين ومثقفين وسياسيين ورؤساء جمهوريّة وحكوميّة ونواباً وديبلوماسيين وناشطين حزبيين في تياراتٍ سياسيّة مُتباينة. ولئن كان معظمٌ من لَقُوا حتفهم في تلك الجرائم لبنانيين، إلا أنّ للفلسطينيين والسوريين وسواهم من بلدانٍ عربيّة أخرى وديبلوماسيين أجانب مقيمين في لبنان، نصيبٌ منها. فلبنان يتصدّر، إلى جانب دول أخرى، قائمة الاغتيالات السياسيّة التي لا تقتصر حصراً على استهداف السياسيّين.

حوادثٌ هامشيّة؟

وعلى الرغم من كثرة هذه الجرائم وتواترها وشمولها وجوهاً بارزةً من ساسة لبنان وصحافيين ومثقفين، ومن كونها سياسيّة الأهداف والنتائج، وتصدّر عن فهمٍ محدّد للممارسة السياسيّة، فإنها لم تنل نصيبها من التناول السياسي في معانيها وفيما يرتب عليها. وهي غالباً ما تُطوى وتُترك في باب الحوادث المتفرّقة. وهذا بالتحديد ما يريده مرتكبوها الذين - إن حدث اعتراضٌ سياسيٌّ على جريمة اغتيال ما، وبدأ أنّ هناك بوادرٌ تحقيقٍ جدي للكشف عن القتل - يردّدون أنّ التحقيق والقضاء مسيئان، وأنهما - التحقيق والقضاء وليس جريمة الاغتيال - يهددان السلم الأهلي والوحدة الوطنيّة. والأرجح أنّهم يريدون لأفعالهم هذه أن تندرج في باب النوازل الطبيعيّة، التي لا سبيل إلى الاعتراض عليها، ولا مفرّ من طيّ صفحاتها، بحيث لا يسع للمواطنين سوى لملمة ما أمكن ممّا أحدثته من جراحٍ وخراب.

لذا شكّلت جرائم الاغتيال السياسي في لبنان برهاناً ساطعاً على عجز الدولة ومؤسساتها، وفشلها في التحقيق في هذه الجرائم والكشف عن مخطّطيها ومنفذيها، وملاحقتهم ومعاقبتهم. لكننا نادراً ما تساءلنا عن الآليات السياسيّة التي ساهمت في ترهل الدولة والأجهزة القضائية وفشلها. وكان من أهداف العمل الإجرامي وغاياته في هذه الحال التسبّب بالإخفاق والعجز، وصناعتها وتوكيدها. ومن شأن الفشل المؤسّساتي، وبالتالي إفلات القتل من العقاب، أن يكشف الإضعاف المتزايد للجهاز القضائي، والتسليم بعدم قدرته على النهوض بمهامّه. لذا لم يعد أحدٌ يسأل، ليس عن مصير التحقيق في هذه الجرائم ونتائجها فحسب، بل بات الأمر سيّان إن جرى تحقيقٌ أو لم يجرِ فهو بلا جدوى في الحالات كلّها. وباتت إحالة جريمة اغتيال إلى المجلس العدلي بمثابة إعلان روتيني عن دفين الجريمة فوّز دفين ضحاياها. ولا شك أنّ الإفلات من العقاب، من العوامل الأساسيّة التي ساهمت في تعميق آثار جرائم الاغتيال وفي تحقيق بعض أهدافها وغاياتها، كما ساهمت في التشجيع على جرائم الاغتيال وتكرارها على نحو متتالٍ.

لكن الإفلات من العقاب وعجز مؤسسات الدولة ليسا وحدهما علّة طيّ صفحة جرائم الاغتيال ورميها جانباً في خانة الحوادث المتفرّقة. لقد ساهم في ذلك أيضاً عاملٌ آخر: لم تحظ تلك الجرائم إلا بقدرٍ ضئيلٍ جداً

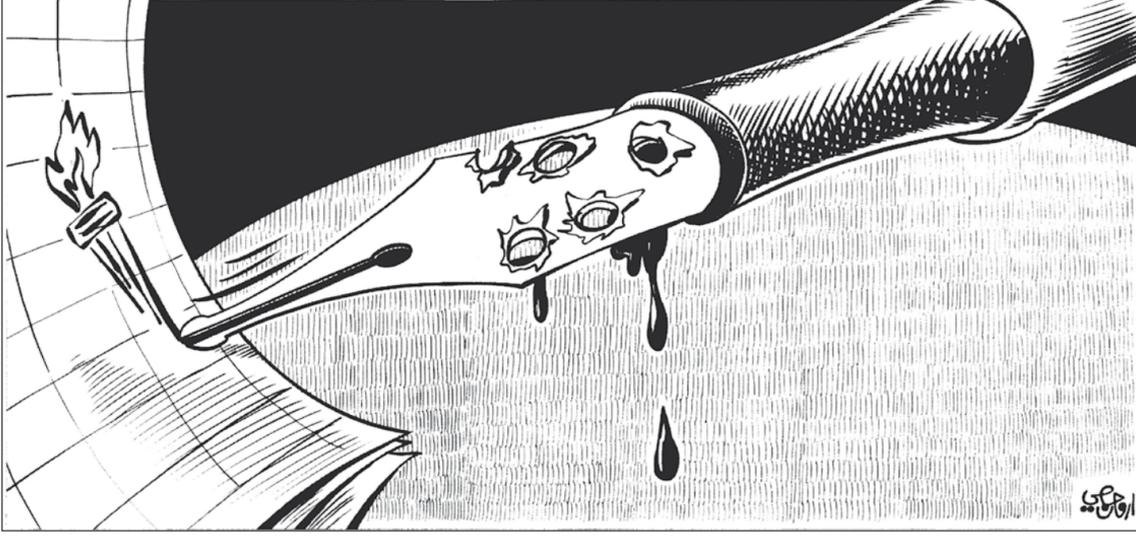
في سياق الاستقطاب والصراعات الإقليميّة، وتساعد الأنظمة الانقلابيّة في المنطقة، جعلت تلك الأنظمة من الاغتيالات سياسةً توسّلت بها، على نحوٍ منهجيٍّ أحياناً، لسيطرتها على لبنان واستتباعه. وقد كان لسياسة القتل هذه في مراحلٍ وفتراتٍ عديدة دورٌ كبيرٌ ليس في تقويض سيادة لبنان ومؤسساته فحسب، وإنما أيضاً في تقويض سلّمه الأهلي وإعادة تشكيل بعض جماعاته على قاعدة الولاء والاستتباع.

من هنا، تشكّل هذه الورقة مقدّمة ونقطة انطلاق لسلسلة من الأوراق البحثيّة التي ستعمل على تقصي بعض فصول الاغتيال السياسي المتعاقبة في لبنان منذ استقلاله، لتحليل دورها وإسهامها في صناعة أحوال لبنان ومساراته السياسيّة والاجتماعيّة وما آلت إليه أوضاعه في مراحلٍ وحقبٍ مُختلفة.

ومن الضروريّ تمييز الاغتيال السياسي عن سواه من أشكال العنف السياسي، بما فيه الإرهاب. ويشمل التمييز اختلاف الدوافع والوسائل، والآليات المتبعة، والأهداف، والتداعيات. ولا شك أنّ الجهات التي تقوم بالاغتيال السياسي تسعى إلى كسر موازين القوى السياسيّة القائمة، لاسيما المؤسّساتيّة والاجتماعيّة السلميّة. فهي بقتلها شخصاً أو مجموعة أشخاص، تهدف إلى إحداث تغييرٍ سياسيٍّ ما، أو الحؤول دون آخرٍ يرتسم في الأفق، أو المساهمة به وتسريعه. ومهما كانت الآثار والتبعات الفعلية الناجمة عن عمليات الاغتيال، فإنّ الجهات المدبّرة تُقدّم عليها لقناعتها بفعاليتها في إحداث ما تبتغيه من تغيير. وحتى الانتقاميّة منها، غالباً ما تهدف، إضافة إلى أبعادها الثأرية، إلى الدفع باتجاه مسارٍ سياسيٍّ - اجتماعيٍّ معيّن.

وحوادثُ الاغتيال متنوّعة ومتباينة في أهدافها وغاياتها، وتأثيراتها، وتبعاتها. يعود تباينها هذا في شطرٍ منه إلى التنوّع والاختلاف في مكانة وموقع ووظيفة الشخصيات المستهدفة. أما تباين ما تُحدثه عمليات الاغتيال من تأثيراتٍ وتبعاتٍ فيعود إلى السياق السياسي والاجتماعي الذي تندرج فيه كلّ عمليّة وتتفاعل في إطاره مع عوامل سياسيّة ومؤسّساتيّة واجتماعيّة أخرى، إضافةً إلى السياق الإقليمي والدولي وانعكاساته المحليّة. لذلك لا يُمكن تحليل وتحديد تأثيرات جرائم الاغتيال على نحوٍ إجمالي، بل يتناول خصوصيّة وسياق كلّ حالة، ومقاربتها بحيث يُظهر التحليل الأوّلي ترابطها وتكاملها في آثارها أو فيما تسعى إلى تحقيقه.

لا يعني ما سبق غياب المعاني والدلالات والروابط الجامعة بين العشرات من جرائم الاغتيال التي شهدتها لبنان، أو بين سلاسل وموجات الاغتيالات المتعاقبة. فانطلاقاً من حوالي مئتي جريمة اغتيال أحصيناها منذ الاستقلال، ستعمل الأوراق اللاحقة - في إطار سلسلة الدراسات هذه - على تبيان



المصدر: جريدة النهار اللبنانية

• يُنفذُ الإعدامُ خارجَ نطاقِ القضاءِ بأمرٍ من الحكومةِ أو برضاها. وهو يصدرُ غالبًا عن سياسةٍ حكوميةٍ تُهدفُ إلى تصفيةِ أشخاصٍ محدّدين. وغالبًا ما تُتخذُ قراراتُ التصفيةِ تلكَ على أعلى المستوياتِ الحكومية. وفي حالاتٍ أخرى تتواطؤُ الحكومةُ وتتعمدُ إفشالَ التحقيقاتِ الجنائيةِ، أو تمتنعُ عن اتّخاذِ تدابيرٍ تحوّلُ دون وقوع مزيدٍ من تلك الجرائم. وبذلك يُميّزُ هذا المفهومُ بين عمليّاتِ «الإعدامِ خارجِ نطاقِ القضاء»، والقتلِ لأسبابٍ «خاصّةٍ» أو عمليّاتِ القتلِ التي تتعارضُ مع سياسةِ الحكومةِ الرسميةِ وتنتهكُها. فإذا ما أُقدمَ أحدُ أفرادِ القوى الأمنيةِ من تلقاءِ نفسه على قتلِ شخصٍ ما لأسبابٍ شخصيةٍ، وقامتِ السلطاتُ بتوقيفِ المجرمِ ومحاكمتهِ ومعاقبتهِ، لا تُعتبرُ الجريمةُ التي ارتكبها إعدامًا خارجِ نطاقِ القضاء. فالجريمةُ في هذه الحال لم ترتكبْ بأمرِ الحكومةِ أو برضاها، كما أن الحكومةَ لم تعتمدِ إلى تجنّبِ التحقيقِ الجنائي في الجريمة أو إلى إفشاله.

• يشمل مفهومُ الإعدامِ خارجِ نطاقِ القضاءِ أنواعًا عدّةً من عمليّاتِ القتل. في معظمِ الحالات، يُعيّنُ الأفرادُ المستهدفون بالقتلِ بقرارٍ مسبقٍ ويحدّدون بعينهم. وبعضهم يتغلّبهم مجهولون في الشوارع أو في بيوتهم أو في أماكنٍ أخرى. والبعض الآخر منهم يتعرّضُ للخطفِ ثم يُقتل، أو يجري اعتقاله واحتجازه لمدّةٍ من الزمن وعلى نحوٍ غيرِ قانونيٍّ ثم يُقتل بعد تعذيبه أحيانًا. وفي حالاتٍ أخرى، يُقتل أشخاصٌ قتلًا جماعيًا، بجريرةٍ ما يُنسبُ إليهم من انتماءٍ إلى تيارٍ سياسي معيّن. فيجري مثلًا إطلاق النار على مظاهرةٍ أو تجمّعٍ سلميٍّ بقصدِ القتلِ المتعمّد. وغالبًا ما تُواكبُ هذا النمطُ من جرائمِ القتلِ عمليّاتُ ترهيبِ الشهودِ وأقاربِ الضحايا، وإخفاءِ الأدلّةِ، وتهديدِ القضاةِ.

• وهذا التعدّدُ في أشكالِ القتلِ السياسي داخلِ حدودِ الدولة التي تُقدّمُ سلطانتها عليه، كثيرًا ما يترافقُ مع تنظيمِ عمليّاتِ اغتيالٍ سياسيٍّ سرّيٍّ خارجِ حدودِ الدولة، وتستهدفُ المعارضينَ والمنشقينَ الذين يلجؤون إلى دولٍ أخرى. وقُدّمت لبيبا القذافي والجمهوريةِ الإسلاميّةِ الإيرانيّةِ وسوريا الأسدِ والسعوديّةِ والعراقِ أمثلةً بارزةً على ذلك.

• تُنفذُ عمليّاتِ القتلِ السياسيِّ المذكورةُ أعلاه قوى الجيشِ والشرطةِ والقوى الأمنيةِ الأخرى، أو وحداتٍ خاصّةٍ و«كتائب موت» سرّيّةٌ تُنشأ لهذا الغرض. لكنّ الحكوماتِ التي ترتكبُ هذه الجرائم، غالبًا ما تُحاولُ التسترَ والنكران. فتتفني حدودها، أو تلبسها بلبوسٍ شرعيّةٍ، فتزعمُ مثلًا أن القتلَ أتى دفاعًا عن النفسِ أو مواجهةً لأعمالٍ شغبٍ وعنف، أو تنسبها إلى قوى المعارضةِ نفسها المستهدَفَ أفرادها بعمليّاتِ القتلِ.

توصيفُ الشرائعِ الدوليّةِ

تُعتبرُ عمليّاتِ الاغتيالِ والقتلِ السياسيِّ، مهما كانت الجهةُ التي ترتكبها، انتهاكًا للحقِّ في الحياة الذي تكفّلهُ الشرائعِ الدوليّةُ لحقوقِ الإنسان، ولا سيّما الإعلان العالمي لحقوقِ الإنسان (المادة ٣)، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوقِ المدنيّةِ والسياسيّةِ الذي ينصُّ في المادّةِ السادسةِ منه بأنّه «لا يجوزُ حرمانُ أحدٍ من الحقِّ بالحياةِ تعسّفًا». وعندما ترتكبُ سلطاتُ الدولِ هذه الجرائم، تُوصفُ بأنها عمليّاتُ «إعدامٍ خارجِ نطاقِ القضاء»، وتعتبرُ انتهاكًا

التي يرتكبها أولئك الزعماءُ ضدّ من يرون فيهم خطرًا يُهدّدُ سيطرتهم وسطوتهم. وربّما كان تقريرُ منظمةِ العفو الدوليّةِ لعام ١٩٨٣ عن «القتلِ السياسيِّ» الذي ترتكبه الحكوماتِ أولى الدراساتِ الشاملةِ عن هذه الظاهرة وانتشارها في العالم. وبين التقريرِ أنّ ثمةَ مئاتِ ألوفٍ من المواطنين في العالم، عمدت حكوماتهم، في السنوات العشرِ السابقة لنشرِ التقريرِ، إلى قتلهم عن سابقِ إصرارٍ وترصد، خارجِ أيّةِ إجراءاتِ قضائيّةٍ وقانونيّةِ.

إزاء تزايدِ حالاتِ «الإعدامِ بإجراءاتٍ موجزة»، أنشأت لجنةُ حقوقِ الإنسان في الأمم المتحدة منصبَ مقرّرٍ خاصٍ يتمحورُ حول حالاتِ الإعدامِ هذه. وتشمل ولايةُ المقرّرِ الخاصّ البلدانَ كلّها، بصرفِ النظرِ عمّا إذا كانت هذه الدولة أو تلك قد صادقت على الاتفاقيّاتِ الدوليّةِ ذات الصلة. غير أنّ شيوعَ ممارسةِ الاغتيالِ السياسيِّ وسواه من أشكالِ القتلِ التعسّفيِّ التي لا تشمّلها حالاتُ «الإعدامِ بإجراءاتٍ موجزة»، حملَ لجنةَ حقوقِ الإنسان في قرارها ٧٢/١٩٩٢ إلى توسيعِ نطاقِ ولايةِ المقرّرِ الخاصِّ، ليشمّل حالاتِ الإعدامِ «خارجِ القضاء»، والإعدامِ «بإجراءاتٍ موجزةٍ أو تعسّفيّةٍ»، أيّ جميعِ انتهاكاتِ الحقِّ في الحياة الذي يكفّله عددٌ كبيرٌ من الصكوكِ الدوليّةِ لحقوقِ الإنسان. وساهم اهتُمامُ الأمم المتّحدة ومنظّماتِ حقوقِ الإنسان المتزايدُ بعمليّاتِ القتلِ السياسيِّ، لا سيّما تلك التي ترتكبها الدول، في الوصولِ إلى تعريفٍ أكثرَ وضوحًا لتلك الجرائم على اختلافها، بما فيها الاغتيالِ السياسيِّ، وإلى وضعِ المفاهيمِ المتعلّقةِ بالأبعادِ الحقوقيّةِ المرتبطةِ بها.

تعريفِ منظّماتِ حقوقِ الإنسان

ولقد عرّفت منظمةُ العفو الدوليّةُ ومنظمةُ هيومن رايتس ووتش «القتلَ السياسيِّ» — والاغتيالَ من ضمنه — بوصفه عمليّةً قتلِ أفرادٍ قتلًا تعسّفيًا غيرَ مشروع، بسببِ نشاطاتهم أو معتقداتهم السياسيّةِ، أو ما يُنسبُ إليهم منها. انطلاقًا من ذلك، ميّزت المنظّماتِ الحقوقيّةِ الدوليّةِ، وكذلك لجنة حقوقِ الإنسان في الأمم المتّحدة، بين القتلِ السياسيِّ الذي ترتكبه الدول والموصوفِ كجريمةٍ «إعدامٍ خارجِ نطاقِ القضاء»، وبين القتلِ السياسيِّ «العمديّ والتعسّفيّ» الذي ترتكبه منظّماتٌ مسلّحةٌ خارجةٌ عن سلطاتِ تلك الدول. وجرى تعريفُ تلك الجرائم على أنّها «عمليّاتُ قتلٍ غيرِ قانونيّةٍ ومتعمّدة، تُنفذُ بأمرٍ من الحكومةِ أو بتواطؤها أو إذعانها».

ومن شأنِ هذا التوصيفِ أن يحمّل على التمييز بين الاغتيالِ وجرائمِ القتلِ السياسيِّ التي ترتكبها الدول وعمليّاتِ القتلِ الأخرى. وهذا بالتشديد على مجموعة من العناصر:

• القتلُ ليسَ عرضيًّا، بل متعمّدًا، ومع سبقِ الإصرارِ والترصد.

• القتلُ السياسيُّ هو عمليّةُ إعدامٍ تنفّذها سلطاتُ الدولة، أو تتواطؤُ على تنفيذها خارجِ أيّةِ إجراءاتٍ قانونيّةٍ أو قضائيّةِ، وتنتهكُ مجموعةً من القوانينِ والمعاييرِ الوطنيّةِ والدوليّةِ. أما عاملُ غيابِ الشرعيةِ فيميّزُ الإعدامَ خارجِ نطاقِ القضاء عن القتلِ دفاعًا عن النفس، وعن الوفيّاتِ الناجمةِ عن استخدامِ القوّةِ في إنفاذِ القانون، وعن عمليّاتِ القتلِ في الحربِ والنزاعاتِ المسلّحةِ التي تحكّمها القوانينِ الدوليّةِ، كما يميّزُه بالطبع عن عُقوبةِ الإعدامِ التي تصدر عن حكمِ قضائيّ.

وجودِ سلاسلٍ تتشكّلُ كلّ منها من مجموعةٍ مترابطةٍ من الاغتيالِ، وينبغي بالتالي قراءتها وتحليلها في سياقاتها ودلالاتها وتأثيراتها المشتركة.

ما هو الاغتيالُ السياسيُّ ومَن المستهدَفُ فيه؟

يبدو الاغتيالُ السياسيُّ للوهلةِ الأولى واضحَ المعاني والدلالات. فهناك إجماعٌ على أنه عمليّةُ قتلٍ متعمّدٍ عن سابقِ تصوّرٍ وتصميمٍ، تستهدفُ شخصًا أو أشخاصًا بعينهم، لأسبابٍ وغاياتٍ سياسيّةٍ. لكنّ النظرَ وبقدرٍ من التأمّني في استخدامِ كلمةٍ «اغتيال» وفيما تثيرُه من نقاش، يكشفُ أسئلةً ومسائلَ خلافيّةٍ تتعلّقُ بتعريفِ مفهومِ الاغتيالِ السياسيِّ، وتحديدِ نطاقه ومضامينه الحقوقيّةِ، وتعيين من تستهدفهم عمليّاتُه والجهات التي تنظّمها وتنفّذها.

ويتصدّرُ ترسيمُ دائرةٍ من تصحُّ الصفةِ السياسيّةِ على قتلهم، الخلافُ حول تعريفِ الاغتيالِ السياسيِّ ومقاربتِه. فهناك مقارباتٌ كثيرةٌ تقصُرُ دائرةَ الاغتيالِ السياسيِّ على عمليّاتِ قتلِ الرؤساءِ وكبارِ الشخصياتِ السياسيّةِ العامّةِ. ولكنّ أهميّةَ المُغتالينِ السياسيّةِ غالبًا ما تختلفُ معاييرها وتباينُ وفقًا للظروفِ والأوقاتِ، والبلدانِ والمقارباتِ، وتشيرُ بعضُ الدراساتِ إلى تغيّرٍ ملحوظٍ في فئاتِ المستهدَفينِ وصفاتهم ومواقعهم. ورغم أنّ الاغتيالِ السياسيِّ ما انفكَّ يَستهدفُ الرؤساءِ وكبارَ المسؤولين في بلدانٍ كثيرةٍ من العالم — إذ أحصت إحدى الدراساتِ نجاحَ ٧٨ عمليّةٍ اغتيالِ رؤساءِ دولٍ منذُ الحربِ العالميّةِ الثانيّةِ، ومنهم جون كينيدي (الولاياتِ المتّحدة)، أنور السادات (مصر)، أنديرا غاندي (الهند)، وإسحق رابين (إسرائيل) — إلّا أنّ سماتٍ جديدةً ميّزت العنّفَ السياسيِّ في العقودِ الأخيرة: توسّعَ هائلٌ في التوسّلِ بالاغتيالِ، وشمولُه أعدادًا متزايدةً من فئاتٍ وأشخاصٍ متنوعين في مواقعهم ومراتبهم وأدوارهم السياسيّةِ والاجتماعيّةِ. فشملت الاغتيالِ أعضاءَ مجالسَ بلديّةٍ، ومعارضينَ وناشطينَ سياسيّينَ ونقابيّينَ، وإعلاميينَ وصحافيينَ. في البرازيل مثلًا، اغتيل ٢٢٤١ شخصًا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٧، بينهم سياسيّون محليّون ورؤساءُ بلدياتٍ وأعضاءُ مجالسَ محليّةٍ؛ فأثناءَ الانتخاباتِ البلديّةِ وحدها سنة ٢٠٢٠، اغتيل أكثرُ من ٨٢ من المرشّحين والسياسيين المحليّين. في كولومبيا، حصّدَ الاغتيالِ أكثرَ من ٩١٧ شخصًا من الناشطين و«القياداتِ الاجتماعيّةِ» ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٩. وفي العراق، استهدفت عمليّاتِ الاغتيالِ عقبَ إسقاطِ نظامِ صدام حسين مئات العلماء والأكاديميين العراقيين. وابتداءً من تشرين الأول ٢٠١٩، برز الاغتيالِ كوسيلةٍ لقمعِ الانتفاضةِ الشعبيّةِ العراقيّةِ وإخمادها، فحصّدَ مئاتٍ من ناشطيها البارزين وسواهم من المثقّفين. وعلى غرارِ بلدانٍ عدّة، تكاثرت وتنوّعت في لبنان المواقعُ السياسيّةُ والاجتماعيّةُ للذين استهدفهم الاغتيالُ، فتزايد عددهم ولم يقتصر على القادة والرؤساءِ والزعماءِ السياسيّين، ومتصدري المناصبِ والمواقعِ السياسيّةِ والاجتماعيّةِ والإعلاميّةِ، بل شملت الاغتيالِ العشرات من كوادرِ أحزابٍ معيّنة.

تُملّي علينا هذه الوقائعُ توسيعَ دائرةِ الاغتيالِ السياسيِّ في مقاربتنا، وعدمَ حصرها بالقياداتِ والشخصياتِ السياسيّةِ والاجتماعيّةِ النافذة، لتشملَ كلّ جريمةٍ قتلٍ استهدفت عمدًا وعن سابقِ تصوّرٍ وتصميمٍ شخصًا بعينه، لغايةٍ سياسيّةٍ، مهما كان منصبُ هذا الشخص أو دوره أو موقعه السياسيِّ والاجتماعيّ.

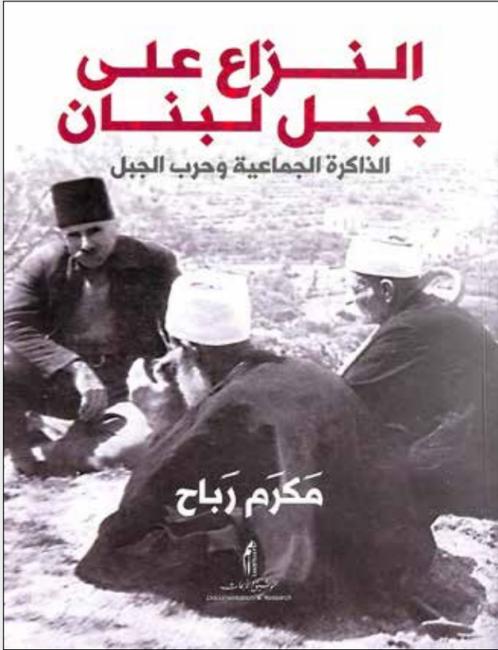
أنظمةُ تغتالٍ معارضيهَا

لا مبالغةٍ في القول إنّ معظمَ جرائمِ الاغتيالِ والقتلِ السياسيّينِ تقترفها أجهزةُ الدُول، لتصفيةِ معارضيهَا ومَن تستشعر فيهم خطرًا قد يهدّدُ نظامها القائم وفنائه المسيطرة. وفيما كان الانتباهُ ينصبُّ غالبًا على عمليّاتِ اغتيالِ كبارِ المسؤولين السياسيّين، كانت أنظمةُ الدُولِ السلطويّةِ تتوسّعُ في اغتيالِ المعارضينَ والمنشقينَ عنها، دونَ أن تحظى تلك الجرائمُ بالكثير من الاهتمامِ.

وبعد نهايةِ الحربِ العالميّةِ الثانيّةِ، عابَ المؤرّخُ وعالم الاجتماعِ الأميركيّ الهنغاري الأصل، أوسكار جازسي Oskar Jaszi، على الباحثين في العلومِ الاجتماعيّةِ والسياسيّةِ إيلاءهم عمليّاتِ اغتيالِ زعماءِ الدُولِ والمستبدّينِ جُلَّ اهتمامهم، مُهمّلين دراسةً وتحليلَ جرائمِ القتلِ السياسيِّ

واعترفت أيضًا أن ما يسمّى عمليات «القتل المستهدف» غير قانونية، وتنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي تقريره المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/٨/٢٠٠٧، أكد فيليب ألتون Philip Alston المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفيًا، أن «الممارسات القديمة لا يمكن أن تصبح جديدة، إن أُطلقت عليها تسميات جديدة».

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث



النزاع على جبل لبنان الذاكرة الجماعية وحرب الجبل مكرم رباح

صدر هذا البحث بدايةً بالإنكليزية بعنوان Conflict on Mount Lebanon عام ٢٠٢٠ وترجمته رلى ذبيان إلى العربية وحرره لقمان سليم ليعرّب «بلغة سليمة مسبوكة سبغًا كما كان [...] يحب، لغة تميزه وصديقه سعيد الجن»، كما يعبر رباح في الاستهلال الذي كتبه تحيةً لصديقه لقمان إثر اغتياله ليل ٣ شباط ٢٠٢١.

والكتاب كما يعلن في مقدمته «محاولة لسبر التأثير الذي تركته الذاكرة الجماعية على تحديد مسار النزاع وطبيعته بين المكونين الدرزي والماروني في جبل لبنان، في ما اصطلح على تسميته بحرب الجبل في العام ١٩٨٢»، وذلك من خلال إعادة بناء الأحداث التي شهدتها هذه الحرب «من خلال تأثير بنية الذاكرة الجماعية ومنظورها». بهدف تحقيق فهم أفضل «للنزاع ولعواقبه على كل من المكونين وعلى ما يتجاوزهما، وبخاصة عملية تسوية هذا النزاع بعد الحرب، بما قد يجيز اعتماده كأمودج قابل للتطبيق على نزاعات مكونات أخرى في البلاد، كما في المنطقة على العموم».

يعتمد الكتاب في مقارنته بشكل أساسي على التاريخ الشفوي ويلجأ إليه بشكل مكثف بغرض استكشاف الكيفية التي اعتمدها الذاكرة الجماعية في تشكيل النزاع بين الدروز والمارونية.

تعرض الدراسة في أولها للمدارس الفكرية المختلفة التي تعالج موضوع الذاكرة في ما أنتجته من دراسات. وتطرح في آخرها مثلين محليين يبين عن الوكالة النشطة التي توسلها مراكز القوة لتعزيز الحس بالجماعية. الأول ما أصدرته نشرة المسيرة القواتية من قصة أسبوعية مصورة بعنوان «بطل اسمه شربل». والثاني زجلية حرب الجبل لصاحبها طليح حمدان الحافلة بأمثلة عن ما تريد مراكز القوة الدرزية أن يبقى حيًا في أبناء الطائفة من حيث هم جماعة والموارنة من حيث هم أعداء مفترضون.

فصول الدراسة الثمانية، أولًا: الصراع الدرزي الماروني من خلال عدستي الذاكرة الجماعية والتاريخ الشفوي، ثانيًا: كيف ينظر كل من الدروز والموارنة إلى الآخر. ثالثًا: مراكز السلطة وأركان الهوية الجماعية. رابعًا: الطريق إلى النزاع. خامسًا: نقطة اللاعودة. سادسًا: حرب الآخرين والضعيفة بين الدروز والموارنة. سابعًا: لقاء التاريخ بأرض المعركة. ثامنًا: ختام الاقتتال وترميم الذاكرة والحفاظ عليها.

السياسي وسيلةً أساسيةً من وسائل الحرب وتوطيد دعائم الاحتلال. فمُنذ انطلاق المقاومة الفلسطينية المسلحة في السبعينيات، شرعت أجهزة المخابرات الإسرائيلية في حملة اغتيال قيادات الثورة الفلسطينية وكوادرها في بلدان الشتات الفلسطيني، فتوسّع نشاط اغتيلاتها صوب بلدان عدّة من العالم، بلا اكتراث بالحدود السياسية والجغرافية للدول. ومع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية ١٩٨٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، جعلت القوات الإسرائيلية من اغتيال مئات المحتجين والناشطين الفلسطينيين البارزين سياسةً منهجيةً لإخماد الاحتجاجات. وفي حروبها مع حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي وعليهما في غزة والضفة الغربية، جعلت إسرائيل الاغتيالات وسيلةً أساسيةً في تلك الحرب.

وكانت إسرائيل سبّاقةً أيضًا في محاولات إلباس عمليات الاغتيال السياسي لبوسًا شرعيًا، بحجة الدفاع عن النفس حينًا، والحرب على الإرهاب أحيانًا أخرى. فتذرعت بأن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تمنح جميع الدول الحق في الدفاع عن نفسها، وبأنها تستخدم القوة على نحو مشروع ودفاعًا عن النفس ضدّ تهديد إرهابي وشيك. لذا نُفّست عن عمليات قتل من تُحدّثهم وتُعِينهم مُسبّقًا من الضحايا صفةً الاغتيال السياسي. وأدرجت هذا النمط من العمليات في خانة الاستخدام المشروع للقوة العسكرية المميّزة. وفي هذا السياق، بادرت إسرائيل إلى إعادة تسمية الاغتيالات، فأطلقت عليها تسميةً عمليات «القتل المستهدف».

تكرّست هذه التسمية ومعها تعويم أعمال الاغتيال من قبل الولايات المتحدة عقب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولئن كانت أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الأميركية قد توّظت في الستينيات في عمليات استهدفت قادةً سياسيين في عدّة دول (كوبا، الدومينيكان، الكونغو، وفيتنام الجنوبية)، فإنّ الكشف عن ذلك في سياق فضيحة ووترغيت منتصف السبعينيات، دفع مجلس الشيوخ في العام ١٩٧٥ إلى إنشاء لجنة برئاسة السناتور فرانك تشيرش Franck Church «للتحقيق في مجمل أنشطة المخابرات الحكومية»، بما فيها تورط وكالة المخابرات المركزية في بعض محاولات الاغتيال. وترافق عمل لجنة التحقيق تلك مع إعلان الرئيس فورد في حزيران ١٩٧٥ حظر استخدام إدارته الاغتيال السياسي. وتلا إعلان ذلك إصداره الأمر التنفيذي ١١/٩٠٥ في ١٨ شباط ١٩٧٦، فحظر الاغتيال ونصّ على أنه «لا يجوز لأيّ موظّف في حكومة الولايات المتحدة أن ينخرط في اغتيال سياسي، أو في تأمر يساعد أو يؤدّي إليه». وفي العام ١٩٧٨ جدّد الرئيس كارتر ذلك الحظر، ومثله فعل الرئيس ريغان في ١٩٨١.

لكنّ ذلك الحظر المفروض على الاغتيالات بدأ ينهار بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، مع ما أسمته إدارة جورج بوش الحرب على الإرهاب. إضافةً إلى استعادتها واعتمادها التبريرات الإسرائيلية، اعتبرت الإدارة الأميركية أنّ القواعد القديمة للحرب (بما فيها السياسات المتعلقة بأسرى الحروب وحظر التعذيب) لا تسري على الحرب على الإرهاب، حيث إنّ القوات الأميركية تواجه شبكات إرهابية وليس دولًا. واعتبرت الإدارة الأميركية أيضًا أن الحظر المفروض على الاغتيال، يُنطبق على القادة السياسيين وحدهم وفي وقت السلم فقط. وبعد ذلك، أعادت إدارة باراك أوباما التأكيد على منطق عهد بوش وحججه للتوسّع في سياسة «القتل المستهدف». وباختصار، رأت الإدارة الأميركية أنّ عمليات «القتل المستهدف» ليست عمليات اغتيال أو إعدام خارج نطاق القضاء، بل هي عمليات قتل شرعي يَسمح بها قانون الحرب.

لا يتسع المجال هنا لنقاش الحُجج الإسرائيلية والأميركية التي سبق لنا ذكرها. لذا نكتفي بالإشارة إلى أنّ مكتب الأمم المتحدة للمقرر الخاص (المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفيًا) ومنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش وغيرهما من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كل تلك المنظمات انتقدت مرارًا وتكرارًا تبريرات السلطات الإسرائيلية والأميركية سياسة الاغتيالات، وأكّدت على أنها تتنافى مع الحقائق وتتناقض مع القانون الدولي.

مضاعفًا للحق بالحياة. فبيّمتا تنص المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن «على القانون أن يحمي» هذا الحق، تقوم الدولة نفسها بانتهاكه.

وفوق ذلك، نصّت المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٥/١٩٨٩ بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ على ما يلي: يتوجب على الحكومات أن تحظر، بموجب القانون، جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعليها أن تكفل اعتبار هذه العمليات جرائم بموجب قوانينها الجنائية، ويُعاقب عليها عقوبات مناسبة تُراعي خطورتها. شدّت المادة إيّاها على عدم جواز التذرّع بالحالات الاستثنائية، مثل حالة الحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير عمليات الإعدام هذه، أو أي انتقاص من حق الفرد في الحياة والأمن الشخصي.

اغتيالات على أراضي دول أخرى في زمن السلم

إنّ عمليات الاغتيال والقتل السياسي التي تنفّذها أجهزة دولة ما على أراضي دولة أخرى وفي زمن السلم، سواء كانت هذه العمليات تستهدف مواطنيها أو مواطني الدولة التي يتم الاغتيال في أراضيها، تُعتبر انتهاكًا جسيمًا لمجموعة من القوانين والمعاهدات الدولية. فهي أولاً بوصفها جرائم إعدام خارج نطاق القضاء، تُمثل انتهاكًا للحق في الحياة الذي، كما سبق القول، تكفله الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولكنّها، بالإضافة إلى ذلك، تُمثل أيضًا انتهاكًا للقانون الدولي المتعلق بالمعاهدات، والوارد في ميثاق الأمم المتحدة. فمع تشكيل الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وافقت الدول الأعضاء على القانون الدولي الوارد في ميثاقها الذي تنص المادة ٢ (٤) منه على أن «يتمنّع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة». وفي هذا الإطار، تُعتبر عمليات الاغتيال التي ترتكبها أو تشارك فيها دولة ما في أراضي دولة أخرى، انتهاكًا خطيرًا لسيادة تلك الدولة وسلامة أراضيها.

من هنا، وعلى سبيل المثال، أكّدت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجريمة اغتيال رفيق الحريري وسلسلة الاغتيالات التي تلتها، والتي اتهمت أجهزة النظام السوري بالمشاركة في تدبيرها، «أنّ ضلوع أيّ دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكًا خطيرًا من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، (...) وأنّه يصل أيضًا إلى حدّ كونه انتهاكًا خطيرًا لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي». وكانت تلك القرارات في كلّ منها تُكرّر الدعوة «إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحديته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية».

بيد أنّ بعض الدول لم تمتنع عن تدبير هذه الجرائم وتنفيذها خارج حدودها، على الرغم مما يمثله ذلك الفعل من انتهاكات جسيمة. وبرزت بعض دول منطقتنا التي تسود فيها أنظمة استبدادية سلطوية - كحال ليبيا وإيران مثلاً - بين أكثر دول العالم ارتكابًا لجرائم اغتيال المعارضين الذين غادروا بلدانهم فلاجأوا أو هاجروا إلى بلدان أخرى. وكان أن برز في هذ الحيز نظام حافظ الأسد منذ منتصف السبعينات في سوريا في توسّل الاغتيالات والقتل السياسي للسيطرة على لبنان واستتباع طوائفه وأحزابه وقواه السياسية. وتبعه وشاركه في ذلك نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ بداية الثمانينيات. ولم يقتصر نشاط النظام الإيراني على لبنان، بل توسّع وامتد إلى العراق، متبعًا سياسة تصميم هذ النوع من الجرائم وتنفيذها على نطاق واسع منذ سقوط نظام صدام حسين العراقي. وأمعن حلفاؤه في استخدام تلك السياسة، فاغتال مئات الثوار والناشطين السلميين لإخماد انتفاضة تشرين ٢٠١٩ العراقية.

اغتيالات خارج الحدود بذريعة الحرب على الإرهاب

كانت إسرائيل، على الأرجح، دولة سبّاقة في اعتماد الاغتيال

من ديوان الذاكرة اللبنانية: www.memoryatwork.org

حسين مصطفى طليس: من الاغتيال إلى الهروب

١٨ أيلول ١٩٨٦: اغتيال الملحق العسكري الفرنسي كريستيان غوتيرير أمام السفارة الفرنسية في الحازمية مار تقلا.

٦٠ شباط ١٩٧٨: إلقاء القبض على العريف حسين مصطفى طليس في الحازمية من قبل جهاز المكافحة في الجيش اللبناني بعد تفتيش سيارته التي كان فيها متفجرات، وتبين من التحقيق أن طليس وشركائه قاموا باغتيال الملحق العسكري الفرنسي بالإضافة إلى العديد من العمليات في ما كان يعرف بـ «بيروت الشرقية» منها تفجير سيارات مفخخة ومحاول اغتيال الرئيس كميل شمعون، وورد في محاضر التحقيق كما نشرتها النهار العربي والدولي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٨٩ أن طليس ينتمي إلى جماعة «حزب الله» منذ أواخر ١٩٨٢.

١٥ نيسان ١٩٨٧: مثل طليس جريمة إغتيال الملحق العسكري الفرنسي.

١٤ نيسان ١٩٩٤: المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام وتخففه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بقاتل الملحق العسكري الفرنسي حسين طليس (محامي طليس: النائب السابق نزيه منصور)

٢٥ شباط ١٩٩٨: تم تهريب حسين مصطفى طليس من مستشفى بحتس.

٢٣ حزيران ٢٠٠١: تم إدانة أحمد ملحم وحبي المعروف بـ «أحمد الميجير» بتسهيل فرار حسين طليس وحكم عليه لمدة سنتين.

اغتيال العسكري الفرنسي

اغتيال أمس الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في لبنان على يد مسلح أطلق عليه ثلاث رصاصات أصابته في رأسه أثر خروجه من مبنى السفارة في الحازمية في المنطقة الشرقية.

وأفادت المعلومات ان مسلحاً تقدم الى الكولونيل غوتيرير وأمسكه من كتفيه ثم سدد الى رأسه مسدساً حروبياً أطلق منه ثلاث رصاصات قاتلة.

وتوارى المسلح على الأثر، يتبعه مسلح آخر في سيارة أمنت له الحماية. وتقع المنطقة التي اغتيل فيها الملحق العسكري الفرنسي تحت سلطة القوى العسكرية التابعة لأمين الجميل، والتي تخوض صراع نفوذ مع القوى التابعة لسمير جعجع، ويتخلل هذا الصراع أعمال عنف تتراوح بين اغتيالات ودمس عبوات ناسفة وسيارات مفخخة.

العهد، العدد ١١٧، ١٥ محرم ١٤٠٧ هـ، الموافق في ٢٠ أيلول ١٩٨٦، صفحة ٩

طليس يمثل جريمة اغتيال غوتيرير

مثل محمد طليس، عند السادسة من صباح امس، جريمة اغتيال الملحق العسكري الفرنسي الكولونيل كريستيان غوتيرير في ١٨ ايلول ٨٦، قرب السفارة الفرنسية في الحازمية.

وقد استعرض طليس كل المراحل التي مر بها تنفيذ الجريمة، من ايقاف السيارة، الى اللحاق بالمغدور، الى اطلاق النار عليه وهو واقف، ومن ثم اطلاق النار عليه بعدما ارتضى ارضاً.

وقد أشار المدعي عليه الى الامتعة المحددة التي تم فيها تنفيذ الجريمة.

وكان طليس احضر الى المكان مع مواكبة من شرطة الجيش، وجرى تمثيل الجريمة في حضور مدعي عام التمييز القاضي جوزف فريحة ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فوزي داغر وقاضي التحقيق العسكري الياس موسى، وضباط من الادلة الجنائية والاجهزة الامنية.

١ - شركاؤه: الحاج مهدي شحادة اللبناني من الجنوب، في العقد الثالث من العمر، يسكن في بيروت - الشاحبة الجنوبية - محلة بئر العميد، طويل القامة، معتدل الجسم، خطى البشرة، برميل الخارب واللحية، متاهل وله ولد، ولد له سيرة مرميسون - ٢٢٠ موبيل ٧٨ ابريش يوبوما بنفسه، كما انه يملك حلاً لبيع الادوات الكهربائية في محلة الطريق الجديدة، قرب جامع الامام علي بدمره بنفسه شهري المنخب. - الحاج حسين رمال، لبناني من بلدة النوير، الشاحب قرب الناجع يستعمل عدة سيارات مختلفة تابعة لـ «حزب الله» كلها مسروقة وهو مساعد للحاج مهدي شحادة. - مفرح حسن رمال والتمته فاطمة رمال من مواليد بيروت الدرعة أصلاً من بلدة النوير - قضاء النبطية، رقم سجل نفوسه ٢٤٣ شهري المنخب، وله ولد يدعى السفير، ١٥ نيسان ١٩٨٧، صفحة ٥

إرجاء محاكمة البريدي لغياب محاميه الشاقة المؤبد لقاتل الملحق العسكري الفرنسي

أرجاء المحاكمة العسكرية العاشرة لقاتل الملحق العسكري الفرنسي حسين مصطفى طليس، وذلك لعدم تمكن المحامي المدعي عنه من توفير محاميه الشاقة المؤبد لقاتل الملحق العسكري الفرنسي.

وقد استعرض طليس كل المراحل التي مر بها تنفيذ الجريمة، من ايقاف السيارة، الى اللحاق بالمغدور، الى اطلاق النار عليه وهو واقف، ومن ثم اطلاق النار عليه بعدما ارتضى ارضاً.

١ - شركاؤه: الحاج مهدي شحادة اللبناني من الجنوب، في العقد الثالث من العمر، يسكن في بيروت - الشاحبة الجنوبية - محلة بئر العميد، طويل القامة، معتدل الجسم، خطى البشرة، برميل الخارب واللحية، متاهل وله ولد، ولد له سيرة مرميسون - ٢٢٠ موبيل ٧٨ ابريش يوبوما بنفسه، كما انه يملك حلاً لبيع الادوات الكهربائية في محلة الطريق الجديدة، قرب جامع الامام علي بدمره بنفسه شهري المنخب. - الحاج حسين رمال، لبناني من بلدة النوير، الشاحب قرب الناجع يستعمل عدة سيارات مختلفة تابعة لـ «حزب الله» كلها مسروقة وهو مساعد للحاج مهدي شحادة. - مفرح حسن رمال والتمته فاطمة رمال من مواليد بيروت الدرعة أصلاً من بلدة النوير - قضاء النبطية، رقم سجل نفوسه ٢٤٣ شهري المنخب، وله ولد يدعى السفير، ١٥ نيسان ١٩٨٧، صفحة ٥

السجن سنتين ونصف سنة لتهم بتسهيل فرار مصطفى طليس

٢٣ حزيران ٢٠٠١: تم إدانة أحمد ملحم وحبي المعروف بـ «أحمد الميجير» بتسهيل فرار حسين طليس وحكم عليه لمدة سنتين.

٢٥ شباط ١٩٩٨: تم تهريب حسين مصطفى طليس من مستشفى بحتس.

١٤ نيسان ١٩٩٤: المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام وتخففه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بقاتل الملحق العسكري الفرنسي حسين طليس (محامي طليس: النائب السابق نزيه منصور)

١٨ أيلول ١٩٨٦: اغتيال الملحق العسكري الفرنسي كريستيان غوتيرير أمام السفارة الفرنسية في الحازمية مار تقلا.

٦٠ شباط ١٩٧٨: إلقاء القبض على العريف حسين مصطفى طليس في الحازمية من قبل جهاز المكافحة في الجيش اللبناني بعد تفتيش سيارته التي كان فيها متفجرات، وتبين من التحقيق أن طليس وشركائه قاموا باغتيال الملحق العسكري الفرنسي بالإضافة إلى العديد من العمليات في ما كان يعرف بـ «بيروت الشرقية» منها تفجير سيارات مفخخة ومحاول اغتيال الرئيس كميل شمعون، وورد في محاضر التحقيق كما نشرتها النهار العربي والدولي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٨٩ أن طليس ينتمي إلى جماعة «حزب الله» منذ أواخر ١٩٨٢.

النهار العربي والدولي ينشر التقرير المتضمن محاضر التحقيق مع حسين طليس

هكذا اغتيل غوتيرير ونجا كميل شمعون

احمد، اسمه الحركي "نار" توسط له عند دخوله الى الامن العام الرئيس كامل السعد. وهو يسكن في الشاحبة الجنوبية محلة برج البراجنة، عين السكة، الساعة العامة.

١ - هويته: حسين مصطفى طليس، والته ندى طليس، مواليد برنتال - قضاء بعلبك عام ١٩٦٠، عريف في الجيش اللبناني، تطوع بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٥، قطعته المكتوبة ١١٢ السيرة (١٢٦) مركزه الحالي المسح العسكري في بيروت، شهري، رقم سجل نفوسه ١٨٢/٢٩، بعلبك، اسمه الحركي "خليل"، يسكن في الشاحبة الجنوبية - حي السلم بفرق صحرًا الشوفاط.

٢ - شركاؤه: الحاج مهدي شحادة اللبناني من الجنوب، في العقد الثالث من العمر، يسكن في بيروت - الشاحبة الجنوبية - محلة بئر العميد، طويل القامة، معتدل الجسم، خطى البشرة، برميل الخارب واللحية، متاهل وله ولد، ولد له سيرة مرميسون - ٢٢٠ موبيل ٧٨ ابريش يوبوما بنفسه، كما انه يملك حلاً لبيع الادوات الكهربائية في محلة الطريق الجديدة، قرب جامع الامام علي بدمره بنفسه شهري المنخب. - الحاج حسين رمال، لبناني من بلدة النوير، الشاحب قرب الناجع يستعمل عدة سيارات مختلفة تابعة لـ «حزب الله» كلها مسروقة وهو مساعد للحاج مهدي شحادة. - مفرح حسن رمال والتمته فاطمة رمال من مواليد بيروت الدرعة أصلاً من بلدة النوير - قضاء النبطية، رقم سجل نفوسه ٢٤٣ شهري المنخب، وله ولد يدعى السفير، ١٥ نيسان ١٩٨٧، صفحة ٥

٣ - معلومات عامة حول الموضوع: ان العريف البروقف حسين طليس ينتمي الى جماعة "حزب الله" منذ اواخر عام ١٩٨٢، بعدما اتبع جماعة شخص الظاهري الذي يعتبر المرشد الروحي لجماعة الحزب في البلاغ وقد أصبح مسجون المعروف بـ «أحمد الميجير» بتسهيل فرار حسين طليس وحكم عليه لمدة سنتين.

٤ - الجرائم والاعمال الارهابية التي قام بها العريف طليس مع شركائه: وذلك حسب التماسل الرضوي.

٥ - الجرائم والاعمال الارهابية التي قام بها العريف طليس مع شركائه: وذلك حسب التماسل الرضوي.

٦ - الجرائم والاعمال الارهابية التي قام بها العريف طليس مع شركائه: وذلك حسب التماسل الرضوي.

٧ - الجرائم والاعمال الارهابية التي قام بها العريف طليس مع شركائه: وذلك حسب التماسل الرضوي.

السجن سنتين ونصف سنة لتهم بتسهيل فرار مصطفى طليس

٢٣ حزيران ٢٠٠١: تم إدانة أحمد ملحم وحبي المعروف بـ «أحمد الميجير» بتسهيل فرار حسين طليس وحكم عليه لمدة سنتين.

٢٥ شباط ١٩٩٨: تم تهريب حسين مصطفى طليس من مستشفى بحتس.

١٤ نيسان ١٩٩٤: المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام وتخففه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بقاتل الملحق العسكري الفرنسي حسين طليس (محامي طليس: النائب السابق نزيه منصور)

١٨ أيلول ١٩٨٦: اغتيال الملحق العسكري الفرنسي كريستيان غوتيرير أمام السفارة الفرنسية في الحازمية مار تقلا.

٦٠ شباط ١٩٧٨: إلقاء القبض على العريف حسين مصطفى طليس في الحازمية من قبل جهاز المكافحة في الجيش اللبناني بعد تفتيش سيارته التي كان فيها متفجرات، وتبين من التحقيق أن طليس وشركائه قاموا باغتيال الملحق العسكري الفرنسي بالإضافة إلى العديد من العمليات في ما كان يعرف بـ «بيروت الشرقية» منها تفجير سيارات مفخخة ومحاول اغتيال الرئيس كميل شمعون، وورد في محاضر التحقيق كما نشرتها النهار العربي والدولي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٨٩ أن طليس ينتمي إلى جماعة «حزب الله» منذ أواخر ١٩٨٢.

التحقيق يكشف زيارات غير مشروعة في مستشفى بحتس وتوصيات من مسؤولين للاهتمام بالسجين طليس

٢٥ شباط ١٩٩٨: تم تهريب حسين مصطفى طليس من مستشفى بحتس.

١٤ نيسان ١٩٩٤: المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام وتخففه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بقاتل الملحق العسكري الفرنسي حسين طليس (محامي طليس: النائب السابق نزيه منصور)

١٨ أيلول ١٩٨٦: اغتيال الملحق العسكري الفرنسي كريستيان غوتيرير أمام السفارة الفرنسية في الحازمية مار تقلا.

٦٠ شباط ١٩٧٨: إلقاء القبض على العريف حسين مصطفى طليس في الحازمية من قبل جهاز المكافحة في الجيش اللبناني بعد تفتيش سيارته التي كان فيها متفجرات، وتبين من التحقيق أن طليس وشركائه قاموا باغتيال الملحق العسكري الفرنسي بالإضافة إلى العديد من العمليات في ما كان يعرف بـ «بيروت الشرقية» منها تفجير سيارات مفخخة ومحاول اغتيال الرئيس كميل شمعون، وورد في محاضر التحقيق كما نشرتها النهار العربي والدولي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٨٩ أن طليس ينتمي إلى جماعة «حزب الله» منذ أواخر ١٩٨٢.

ثقافة وفن

حسن حمدان (مهدي عامل)



وُلد حسن عبد الله حمدان (١٩٣٦-١٩٨٧)، ابن بلدة حاروف الجنوبية التابعة لقضاء النبطية، في بيروت. درس في إحدى مدارس المقاصد الخيرية الإسلامية ثم سافر إلى فرنسا لينتهي تعليمه الجامعي من جامعة ليون ويحصل على دكتوراه في الفلسفة. انتسب إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٦٠. عمل في التعليم في مدينة قسنطينة الجزائرية ثم درس الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات، وبعدها انتقل إلى التعليم الجامعي في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

كتب في مجلة الطريق، وعام ١٩٧٢ نشر كتابه الأول مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني ثم صدر له في العام التالي أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية، وعام ١٩٧٩ النظرية في الممارسة السياسية، بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. وتابع نشر مؤلفاته، ومنها في الدولة الطائفة، وهل القلب للشرق والعقل للغرب؟ ماركس في استشرق ادوارد سعيد، ونقد الفكر اليومي وغيرها.

أعتمد المشروع الفكري لمهدي عامل على تحليل البنى الطبقيّة في الدول ذات النمط الإنتاجي الكولونيالي، ومنها لبنان، أي تلك التي تختلف عن الدول الرأسمالية والإمبريالية لناحية كونها تطورها هو طور أزمته لناحية عدم إمكانية وصولها لأن تصبح على شاكله الرأسمالية كونها محكومة بعلاقة التبعية البنيوية معها. فنمط «الإنتاج الكولونيالي يميل، بالعكس، في قانون تطوره العام، نحو الإبقاء على علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية المتعايشة معه في خضوعها لسيطرته، بفعل تطوره في علاقة تبعية البنيوية بالإمبريالية». وقد اعتمد في تفكيره على القوانين الماركسية في التحليل والبنيوية الفرنسية وتأثر بالمفكر الماركسي الفرنسي لوي ألتوسير.

اغتيال عن عمر يناهز ٥١ عامًا في ١٨ أيار ١٩٨٧ في بيروت على أيدي مسلحين أطلقوا عليه النار بينما كان يمشي على الرصيف قرب منزله في منطقة الملا ببيروت متوجهًا إلى الجامعة حيث يدرس.

اعتبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وقتها أن اغتيال حمدان هو حلقة من مسلسل التصفيات التي طالت العشرات من المثقفين والنقابيين والمناضلين الوطنيين، وفي طليعتهم حسين مروة الذي قُتل في الفترة ذاتها. كما أطلق جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي، في تشييع حمدان مواقف طالت من يرفعون لواء الإسلام والثورة فبدأ بالقول «أصبح المشهد مملًا، أليس كذلك يا رفاق؟»، في إشارة إلى تكرار فعل الاغتيال بحق قيادات ومفكري الحزب الشيوعي. وأكمل حاوي كلمته التأبينية: «إن الإسلام ليس ظلاميةً وكبتًا للفكر وللحرية، ليس نمطًا معينًا من الحياة يُفرض فرضًا وقسرًا وبالعضا والسكين وكانم الصوت والرشاش على أبناء هذا الشعب الأكثر إيمانًا بقضيتهم وبربهم [...] والثورة ليست عبثًا، ليست تدميرًا، ليست خطأً لدبلوماسيين أيًا كانت هويتهم».

اعتبر كريم مروة، صديق مهدي عامل ورفيقه في الحزب الشيوعي، في أحد الحوارات التلفزيونية أن حسن حمدان ربما أراد من خلال الاسم المستعار، مهدي عامل، أن يشير إلى أنه ابن جبل عامل والطائفة الشيعية. كان حسن عامل أو مهدي عامل يكتب أيضًا الشعر ويوقعه باسم هلال بن زيتون، ومن شعره ديوان قضاء النون.



برز من هذه الأسرة حسين درويش عمّار، أحد أعيان وتجار وملاكي ساحل المتن الجنوبي ورئيس بلدية برج البراجنة عام ١٩٢٦، صاحب العلاقات الواسعة مع شخصيات البلد وسياسيه، وهو والد النائب السابق عن ساحل المتن الجنوبي محمود عمّار الذي ورث علاقات والده وربطته صداقة مع الرئيس الأسبق



كميل شمعون، ومحمود انّخب نائبًا عن عبدا-المتن الجنوبي في دورة ١٩٥٧ وعن قضاء عبدا أعوام ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨ و١٩٧٢. وعيّن وزيرًا للإعلام في تشرين الأول ١٩٧٤ ووزير دولة في تشرين الأول ١٩٨٠ واستمر نائبًا طوال ٣٥ سنة.

المرأة

فهية شرف الدين



وُلدت فهية شرف الدين في بلدة كفرتبنيت عام ١٩٤٣، نالت شهادة دار المعلمين في بيروت عام ١٩٦٥ ثم انتقلت إلى التدريس، فعُينت مديرةً لمدرسة حبوش ثم ناظرةً في مدرسة المصيطبة الرسمية للبنات. ترجمت كتاب جورج بوليتز مبادئ أولية في الفلسفة عام ١٩٧٨. وقدمت لاحقًا عام ١٩٨١ أطروحة الدكتوراه بعنوان حول الاشتراكية العربية، فهي اتمت إلى اليسار. وعملت مديرةً للبحوث في معهد الإنماء العربي بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ ثم مديرة عامة للمعهد بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٣.

نشرت كتاب الثقافة والأيدولوجيا في الوطن العربي عام ١٩٩٣ حيث عالجت كتابات المفكرين العرب الذين يمثلون التيارات الكبرى في الفكر العربي. والكتاب هو رسالة الدكتوراه الثانية التي قدمتها شرف الدين.

كما عملت كخبيرة في منظمة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي من الباحثات المدافعات عن حقوق المرأة في لبنان، ولها دراسات ومواقف حول الحركة النسوية في البلاد، وشكلت مع الباحثات أمان كبرارة وفاديا كيوان وماجدة الخطيب وغيرهن عام ١٩٩٦ للجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة. نشرت شرف الدين عام ٢٠٠٢ كتاب أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، وهو دراسة ميدانية ضمّنتها شهادات حياة لنساء تعرضن للعنف في مناطق لبنانية مختلفة. كذلك أصدرت عام ٢٠٠٨ كتاب آلام النساء وأحزانهن: العنف الزوجي في لبنان، وفيه أظهرت النسب التي درستها حول أنواع العنف الجسدي والنفسي والمعنوي التي تتعرض لها النساء في البلاد أن حال المرأة اللبنانية ليس أفضل حالًا بالمقارنة مع النساء العربيات. وصدر لها عام ٢٠٠٩ مآزق اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين.

وساهمت في التحضير وتحرير تقارير الظل (الأول والثاني والثالث) حول تطبيق اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في لبنان التي أعدتها اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في الاعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨.



عائلات وأنساب

آل عمّار

اسم أسرة حكمت مدينة طرابلس لمدة أربعين سنةً تقريبًا (١٠٧٠-١١٠٩) وتوسعت إمارتها من جبلة شمالًا إلى جبيل جنوبًا.

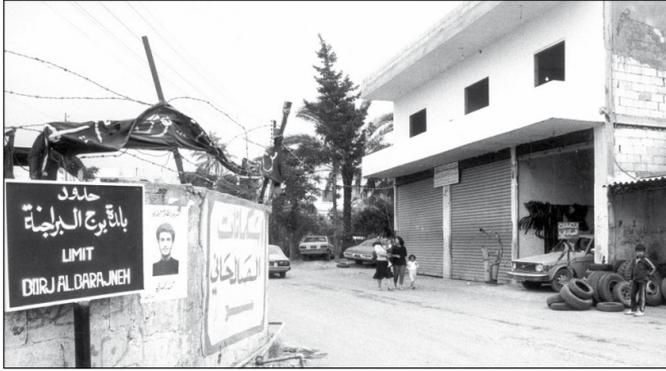
بعض الروايات تُعيد هذه الأسرة إلى قبيلة كتامة المغربية التي اعتنقت المذهب الشيعي وتولى شيوخها مراكز قيادية بعد قيام الدولة الفاطمية في مصر وبلاد الشام، ويعترض بعض المؤرخين على الربط بين بني عمّار والكتاميين، ويعتبرون أن بني عمّار عربٌ أقحاح من قبيلة طيء.

وتحمل اسم عمّار أسرًا من مختلف المذاهب في لبنان، منها اليوم مسلمون شيعة في برج البراجنة والغبيرة ومشغرة ومقنة واللوبة وميس الجبل والحجة. وكذلك موحدون دروز في بنطا راشيا وحاصبيا ومغبر المير وعين عنوب، وستة في بيت الفقس وطرابلس وصيدا وعانوت ودلهون وبرجا وشحيم، ومسيحيون في جديدة مرجعيون والمجدل ورشما وعين إبل والفنار.

يُروى أن المسلمين الشيعة منهم الذين يسكنون في برج البراجنة يعود أصلهم إلى الأسرة التي حكمت طرابلس، وأنهم استقروا في قرية دير عمّار، أو في كسروان ثم نزحوا بعدها إلى برج البراجنة.



جغرافيا وسكان



خالية تمامًا. أو فلنقل أنها كانت تضم حفنة من المنازل الأرضية التي لا تجذب الرؤية باتجاه برج أبي حيدر وبيروت.

قبل عام ١٩٦٦ كانت قرى المريجة وتحويطة الغدير والليلكي تابعة لبرج البرجانية ثم فصلت عنها بعد أن أنشئ مجلس بلدي خاص لبرج البرجانية، ليترسخ بهذا الانقسام الانفصال القانوني بين الموارنة أساساً في المريجة والشيعية في برج البرجانية. كان في برج البرجانية إلى حدود عام ١٩٦٩ قبل الفورة العمرانية الكثير من حقول الصبير وبساتين النخل.

بلغ عدد سكان البرج المسجلين في عام ١٩٦٥ بحسب ما ورد في الجريدة الرسمية ٩٣٢٠. ويقدر عفيف مرهج في موسوعته إعرف لبنان عدد سكانها عام ١٩٧١ بـ ١٢٠٠٠٠ نسمة وكان عدد منازلها ٧٥٠٠ وعدد الناخبين فيها ٨٠٠٠ نسمة، وهذا ما يظهر حجم الوفود إليها في تلك الفترة من المناطق الأخرى. يوجد فيها مخيم للاجئين الفلسطينيين كان يضم حوالي ١٥ ألف نسمة عام ١٩٧١. وعام ٢٠١٧ أجرت إدارة الإحصاء المركزي تحت إشراف لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني إحصاءً للسكان بلغ معه عددهم حوالي ١٨٥٠٠ نسمة. وتقدر الأوساط الشعبية عدد سكان المخيم عام ٢٠٢١ بما يتجاوز ٥٠ ألف نسمة، معظمهم من السوريين.

يعود الارتفاع السريع لعدد السكان في برج البرجانية إلى وصول اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ إلى المخيم، ثم النازحين من الجنوب بداية ثم البقاع، وقد قصدها في ظروف مختلفة، منها بسبب الواقع الأمني في الجنوب ومنها النزوح الطبيعي لأبناء مناطق الأطراف إلى الضواحي في المدينة طلباً للرزق والعلم. وقد شهدت برج البرجانية تهجيراً واسعاً للمسيحيين منها خلال الحرب الأهلية.

وبلغ عدد سكانها المسجلين في بداية هذا القرن بحسب السجلات قرابة ٣٠ ألف نسمة، أما عدد السكان الفعليين فيتجاوز الـ ١٥٠ ألف شخص. وبحسب موقع البلدية يسكن في البرج حالياً ٢٥٠ ألف نسمة، بينهم ٥٠ ألف من أهالي البرج الأصليين.

ويمكن أن تجد أصول العائلات الموجودة في برج البرجانية في البقاع والشمال والجنوب، مثل حاطوم ورحال وسبع وسباعي وفرحات وناصر وجلول وعلامة.

أما عائلات البرج التي شملها إحصاء ١٩٣٢: فهي السبع، حركة، العنان، رخال، حاطوم، منصور، السباعي، جلول، إسماعيل، موسى، زين الدين، السيد، عمار، حرب، ناصر، العرب، الدرسة، علامة، عبود، مزهر، صبرا، عثمان، الرهاوي، جابر، خليل، صفا، سعد، متيرك، ادريس، زخيم، رضا، عبيد، قاسم، فرحات، سليم، بعجور، نبوة، مرجان، القرى، الدفتردار، نصار، الخيوي وفخر الدين.

من بين أهم المسائل الشائكة التي شغلت برج البرجانية طوال عقود كانت قضية المشاع. يسلم معظم الأهالي أنّ المشاع في الأوزاعي وكان استملاكه على غير وجه حق. أما معظم أراضي الرمل العالي فهي بحسبهم كان ملكاً لأبناء البرج.

برج البرجانية

تختلف الروايات حول تسمية برج البرجانية، فمنها ما يحيلها إلى البرجانية العرب الذين يقال إنهم قدموا مع القبائل العربية إلى المنطقة في عهد الفتوحات الإسلامية وقد ذكرهم المؤرخ صالح بن يحيى المتوفي بعد عام ١٤٥٣ في كتابه تاريخ بيروت. ويعيها البعض إلى الأبراج التي كانت منتشرة على الساحل بهدف مراقبة الشاطئ، بحيث كان أعلاها في المنطقة التي سيطر عليها برج البرجانية، فكان برج الأبراج فيها وتحور اسمه إلى برج البرجانية.

يحد برج البرجانية من الشمال حارة حريك، وطريق المطار إلى الغرب، وتحويطة الغدير والمطار من الجنوب، أما شرقاً فتحدها بلدة الحدث. مساحتها ٤,٨ كيلومترات مربعة، وتبعد البلدة عن مركز مدينة بيروت حوالي ٦ كيلومترات. كانت أراضيها ملكاً للإرساليين ثم انتقلت إلى الشهابيين إلى أن اشترى أهاليها بعض الأراضي أولاً ثم معظمها لاحقاً.

أحياء البرج القديمة ثلاثة: حي السيد، حي السنديان وحي المنشية ويضاف إليها ساحة عين السكة، ملتقى الأحياء الثلاثة.

تعزز الاستقرار السكاني في منطقة برج البرجانية أوائل القرن الثامن عشر حين بدأت جماعات شيعية ومسيحية تفيد إليها لتعمل في زراعة الأرض وتربية المواشي حسب قانون الإقطاع السائد آنذاك.

كانت المنطقة في ثلاثينيات القرن الماضي قليلة المساكن فيقول أحد المسنين فيها في تقرير صحفي منشور عام ١٩٨٣: «...كنا في شهر رمضان ننتظر ساعة الإفطار مساءً. فنعرها عندما ننظر في اتجاه برج أبي حيدر، فإذا كانت أنوار الجامع هناك مضاء فهذا يعني أن موعد الإفطار قد حان» وهذا ما يدل على أن المنطقة بين برج البرجانية وبرج أبي حيدر كانت

سيدة الجناح في ذمة الإمام الصدر



-هاي الصورة شلتوها بعد ما هبطت الكنيسة؟
أم الياس: لا، بس صارو يقوصوها وشو اسمه، وانهد قدامها شوي بالأول قبل ما انهند السقف كانت الفرندا للطريق، رايح منها شي ٣ أمتار الفرندا. وكان لها قبة مطرح الجامع وقبة هالميل مطرح الطريق.

-شو كان في مطرح الجامع، جامع الإمام الصدر؟
أم الياس: ما في كان... كان في أرض للكنيسة.
-هدو قسم من الكنيسة لعمرو الجامع ولا عمروه حدها؟
أم الياس: على حيطها سكرو لها شبايكها وعلى حيطها... كان لها دراج من هون ودراج من هون... إيه لها درج عاليمين ودراج عالشمال عرضه شي متر ونص.

- مين كان يهتم بالكنيسة؟
أم الياس: أنا. وكان في واحد الله يرحمه مات... كان معنا المفتاح... بعده القفل والمفتاح بس الباب طار...

- أيمتى بطلت كنيسة، بمعنى إنه بيقتو العالم عليها وبيقدسو؟
أم الياس: عم قول لك بالـ ٢٠٠٠. كنا نحن اللي هون نفوت. نفوت نصلي ونعمل... اختي كل يوم تروح تبخر وتصلي.
- ضليتو للـ ٢٠٠٠ فتوتوا عليها؟
أم الياس: أيه بقيت، بابها وكلها للـ ٢٠٠٠. بالـ ٢٠٠٠ هبطت. قبلها كان يجي الخوري يقدر ويروح بعدين. لما صار الاجتياح الإسرائيلي الأول ما عاد إجا حدا لهون.
- أيمتى آخر مرة قدستو فيها؟
أم الياس: قبل الاجتياح بـ ٨٢... اجو قدسو نهار عيد السيدة.
- هيدي آخر مرة فتو ضليتو فيها؟
أم الياس: آخر مرة.
- يعني ضلت للـ ٢٠٠٠ الكنيسة؟
أم الياس: نحن ضلينا نفوت عليها هون... بس ما فيه خوري... ما في خوري. الخوارنة فلو حتى من الحارة... فلو من حارة حريك ما عاد في خوري يجي يقدر.
- أيمتى فل الخوري؟
أم الياس: بس فلو من حارة حريك ما بعرف أيمتين. ماتو تينهن هلق.
- بس آخر مرة إجا الخوري بالـ ٨٢؟
أم الياس: قبل الاجتياح إجا بالصيفية قدس نهار عيد السيدة وما عاد إجا. بـ ١٥ آب آخر مرة.

- أي سنة انبتت، بتذكري؟
أم الياس: انبتت؟ انبتت بالخمسينات، انبتت بالخمسينات... الكنيسة... يعني بسنة ٥٠ انبتت... بالأول كانت «كايلا» قبل الخمسينات كانت خشب... يجو بالصيف العالم من حارة حريك ومن الشياح... يجو يصيفو هون ويقدسو. بعدين عمروها حجر بالخمسينات، بالخمسينات إيه. هيدي عن أيام بشارة الخوري الكنيسة.
- مين عمرها؟
أم الياس: أهالي حارة حريك، وقف حارة حريك، وقف حارة حريك، معمرها. إيه الوقف إيه، وأهالي حارة حريك عمروها وصارو، ضلو يروحو ويجو لهون أهالي الحارة، ويقعدو. بقيو بالـ ٧٥ لصار تهجير من الكرتينا، ومن هون ومن هون. طبو لهون. اجو كلهن لهون. إنهدمت الكنيسة على أيام... قشطت كلها بالـ ٢٠٠٠... إيه بالـ ٢٠٠٠. بلشت تنضرب من وقت حرب عون. وقت اللي صارت الحرب وقت عون... وقت الـ ٧٥ صارو يقوصو عليها. إيه قوصو الجرس... قوصو الصورة.
- مين؟
أم الياس: ما عرفناش مين. بعدين صاروا وقت اللي كان عون رئيس جمهورية صارو يزتو فيها ديناميت ويقولو هيدي قذايف من عند عون، وإنهدمت بالـ ٢٠٠٠ قشطت كلها سوا سنة الـ ٢٠٠٠. كيف قشطت؟
أم الياس: وألله ما سمعناها غير هبطت.

قضايا وآراء

علي قاسم



المصدر: موقع دليل لبناني

بين الفلسطينيين والأجهزة الأمنية، برعاية «حزب الله»، لا سيما عند مجيء العميد علي شحورور إلى جهاز مخابرات الجيش في الجنوب بعد تعيين اللواء عباس إبراهيم مديرًا عامًا للأمن العام. وقد لعب دورًا في إعادة ابن أبي محجن إلى مخيم عين الحلوة من الأسر السوري.

ويتحدث مصدر إسلامي آخر عن شراكة باطنية حمود في قطاع المولدات الكهربائية وإنتاج الطاقة في صيدا مع أحد الأشخاص من آل الصديق.

وتتباين الآراء حول تأثير الشيخ في البيئة الصيداوية، يرى البعض أنه، ومن يحيطون به، يتابع كل الوضع الصيداوي وله تأثير على القوى السياسية المحلية، في حين يعتبر البعض الآخر أنه لم يستطع أن يؤثر في النسيج الاجتماعي العميق، ويعطي مثالاً انخفاض عدد المصلين في مصلى ساحة القدس مؤخرًا، وذلك بسبب النفور الذي يبديه المجتمع الصيداوي من العلاقة التبعية التي تجمع بين حمود و«حزب الله» وارتباطاته الأمنية.

تنشط «سرايا المقاومة» التابعة مباشرة لـ«حزب الله» مؤخرًا بعد الأزمة الاقتصادية في تقديم مساعدات غذائية وصحية، وخصوصًا في منطقة التعمير. ويشير مصدر موثوق إلى قيام عناصر منها بتجارة السلاح والمخدرات، وفرض الخوات على أصحاب المولدات الكهربائية هناك.

ويقول مصدر إسلامي إن وفدًا من «حزب الله» زار مفتي مدينة صيدا وأقضيته الشيخ سليم سوسان خلال شهر رمضان أكثر من مرة، وطلب منه موعدًا للقاء المستشار الثقافي الإيراني وصلاة الأخير خلفه في أي جامع يريد، لكن سوسان تهرب من الموضوع وفضل عدم الموافقة على تلك المبادرة، وخصوصًا بعد صدور الحكم من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان باغتيال ابن صيدا رفيق الحريري وإدانة عناصر قيادية في الحزب بقتله.

وتحدث أحد الناشطين الإسلاميين عن محاولات يقوم بها عدد من أبناء المدينة ذوي المعتقد الشيوعي بالدعوة إلى التشيع في أوساط شباب سنة، «إلا أنها لا تلقى جوارًا إيجابيًا في الأوساط الشعبية الصيداوية رغم حديث أحد رجال الدين الشيعة في المدينة في إحدى جلساته عن نجاحه في إقناع بعض الشبان بالتشيع لقاء بعض الخدمات والأموال». إن التداول بتلك المحاولات، سواء كانت صحيحة أو إشاعات، يساهم في نمو تيارات إسلامية متطرفة، من خلال عملية شدّ العصب المذهبي ومواجهة محاولات تغيير وجه المدينة، خصوصًا بعد الغيبوبة التي أصابت الأحزاب اليسارية فيها وضعف إمكانات المجموعات الوطنية غير الطائفية التغييرية المنبثقة عن ١٧ تشرين.

أما النائب أسامة سعد فتراجعت قوته السياسية نسبيًا ما بين انتخابات عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. ويعود ذلك إلى سببين، الأول انفكاك جمهور خارج الأطر الطائفية والمتأثر بانتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩ عن التحالف معه وإعطاء أصوات انتخابية للمرشحة المهندسة هانية الزعتري التي شاركت في الانتفاضة وترشحت للبرلمان بصفتها داعية للتغيير ونالت أكثر من ثلاثة آلاف صوت. والسبب الثاني إعلانه قطع العلاقة مع الثنائي الشيعي وترشحه بشكل مستقل، وهذا ما خفّض من عدد ناخبيه التقليدي، ذلك أن أنصار الثنائي الشيعي في المدينة أدلوا بأصواتهم لصالح المرشح نبيل الزعتري المدعوم من «حزب الله».

وعلاقة الثنائي الشيعي بمدينة صيدا، وخصوصًا الحزب، لا تقتصر على المشاركة الانتخابية أو دعم مرشح من هنا أو هناك، إذ يسعى الحزب بشكل دائم إلى زيادة المجموعات الملحققة به حزبيًا، أو المؤطرة باسم «سرايا المقاومة» لإيجاد موقع قدم أرسخ في النسيج الاجتماعي الصيداوي.

ومن هذه المجموعات ما يسمى «تيار الفجر»، وهو الاسم الذي كانت تستخدمه الجماعة الإسلامية للإعلان عن عملياتها العسكرية في وجه الجيش الإسرائيلي خلال سنوات احتلاله لمدينة صيدا. يتزعم هذا التيار عبد الله الترياق، وهو قيادي سابق في الجماعة، ولا يزال يعيش على أمجاد دوره ومن معه في فترة الاحتلال الإسرائيلي. وفي الآونة الأخيرة تولى ابنه مؤمن مهام الأمانة العامة، إلا أن هذه المجموعة لا وزن سياسيًا مؤثرًا لها في المدينة.

ويقول مصدر مقرب منها أن الترياق كان يتقاضى مساعدات مالية من «حزب الله» وفق لوائح اسمية تضم ١٦٠ شخصًا، لكن الحزب، وبسبب تراجع الوضع المالي، أجرى تدقيقًا وصارت مساعدته المالية الشهرية تقتصر على ٢٤ شخصًا.

وخلال مرض الترياق انشق عنه عدد من مناصريه بينهم م. ك. والذي يحتل موقعًا في السفارة الإيرانية نفسها، إلا أن هذه المجموعة يختصّر دورها بجمع المعلومات عن الوضع الصيداوي، من دون تأثير سياسي أو اجتماعي على النسيج المحلي للمدينة.

بحسب أحد المصادر الإسلامية، فإن رئيس تيار علماء المقاومة الإسلامية في العالم الشيخ ماهر حمود يحتل موقعًا مؤثرًا في العلاقة مع «حزب الله» والجانب الإيراني، وخصوصًا مع سفارته في دمشق، ويقوم بتنسيق أمني مع الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية و«الحزبية» وخصوصًا في ما يتعلق بالوضع الفلسطيني. وتشير المصادر إلى نسجه علاقة

هل تنجح المحاولات الخارجية في تعديل الميزان داخل صيدا؟

تحتل مدينة صيدا موقعًا مميزًا في الجغرافيا السياسية والديموغرافيا اللبنانية. فهي تقع على التقاطع الأساس الذي يصل العاصمة بيروت بمناطق الجنوب المختلفة، وتشكل ممرًا إجباريًا للدخول إلى منطقة الجنوب ذات الأغلبية الشيعية من جهة، وإلى جزين ذات الأكثرية المسيحية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أنها المدينة الثالثة في لبنان التي تشكل الطائفة السنية الأغلبية الساحقة فيها، فإن تاريخها، ومنذ إنشاء الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ لم يشهد نمو أي تيار ديني متطرف، بل غلب عليها الاتجاه القومي العروبي، كما أن مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي لم تتخذ أي منحى مذهبي، بل شاركت معظم المكونات الاجتماعية والسياسية فيها لدفعه إلى الانسحاب من المدينة ومنطقتها، كما أنها وقفت ضد حرب المخيمات التي شهدتها لبنان في ثمانينيات القرن الماضي. ويروي أحد الساسة الصيداويين أن الممارسات التي قامت بها حركة «أمل» آنذاك من نصب الحواجز جنوبية المدينة واعتقال عدد من مواطنيها، ساهمت في بروز التيارات المدعومة من الحالة الإسلامية التي كانت ظاهرة آنذاك (تحالف «حزب الله» وتجمّع العلماء المسلمين واتحاد الطلبة المسلمين وحركة التوحيد وتيار الفجر في الجماعة الإسلامية...) مع احتفاظ التيارات اليسارية بالحزب الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري بوجودها، بالإضافة إلى الحالة الحريية من خلال مؤسسة الحريري والشخصيات والعائلات الصيداوية كالنائب الطبيب نزيه البزري.

بعد اتفاق الطائف استطاعت الحريية السياسية استمالة العائلات السنية الكبيرة وأضحت بفعل الخدمات والنفوذ السياسي الطرف الأقوى في صيدا سياسيًا.

بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري واستمرار شرارة النزاع المذهبي بين السنة والشيعة على خلفية اتهام «حزب الله» من قبل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان باغتياله، بدأت المدينة تشهد نزاعات بين أهاليها وما يعرف بـ«سرايا المقاومة» التابعة للحزب، ما أدى إلى ظهور حالات دينية أصولية سنية شعاعًا أو عنوانًا كظاهرة الشيخ أحمد الأسير التي اتخذت عند انطلاقها مواجهة تغلغل «حزب الله» في المجتمع الصيداوي ومواجهته بمختلف الأساليب وصولًا إلى حمل السلاح، مما أدى في نهاية الأمر إلى مواجهات عسكرية بين الأسير من ناحية والجيش اللبناني هُمس أثناءها عن مشاركة لـ«حزب الله» في الدفع بها وإدارتها.

أنت الانتخابات النيابية الأخيرة لتكشف موازين القوى الواقعية في المدينة بمختلف اتجاهاتها المذهبية والسياسية. ذلك أن القوى والعائلات ذات المعتقدات السنية التقليدية التفت حول مرشحها المعتاد وأعطته أكثرية الأصوات، في حين أن الجو غير الطائفي والذي كان ملتقًا حول النائب أسامة سعد، شهد بعضه تفلتًا من هذا الموقع التاريخي ما أثر على عدد الأصوات التي نالها.

ومع انسحاب تيار المستقبل من الحياة السياسية، حاز رئيس البلدية الأسبق الطبيب عبد الرحمن البزري، ابن نزيه البزري، خلال هذه الانتخابات على أعلى عدد من الناخبين في المدينة، وذلك نتيجة نزوح عدد كبير من العائلات ذات الانتماء السني العادي من موقع الحريية إلى انتخاب البزري نائبًا. أما الجماعة الإسلامية فشهدت تراجعًا واضحًا خصوصًا بعد الخلافات الداخلية وبروز تيار أساسي مركزي يسعى للتعاون مع «حزب الله»، «بوهّم» لعب دور البديل عن الحريية السياسية بعد انكفاء رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري. وتشهد الجماعة في المدينة تحولًا إلى العمل الخدماتي الاجتماعي أكثر من ذلك السياسي المباشر، والسعي للحصول على حصة ما من جبهة المدينة.

«أمم» في أبحاثها

في هذه الدراسة اتبعنا أساساً المنهج التاريخي القائم على سرد الأحداث المرتبطة بالموضوع، ومتابعة كيفية تطورها وتأثيراتها عليه عبر المراحل الزمنية. كما استخدمنا، وبحالات عرضية، المنهج الوصفي الذي يعتمد توصيف الظواهر بأسلوب أفقي خلال نفس المرحلة، والمنهج المقارن الذي يعتمد المقارنات عبر الأزمنة والأمكنة. وكان ذلك بالاستناد على المصادر المعاصرة للأحداث وعلى المؤلفات المتأخرة في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

توزع البحث على مقدمة وثمانية فصول وخاتمة. تناول الفصل الأول بعض تعريفات المفاهيم ذات الارتباط الوثيق بالبحث. وعرض الثاني لواقع الشيعة في لبنان منذ زمن الفتوحات حتى العصر المملوكي في القرن الثالث عشر. وتضمن الثالث دراسة أحوالهم في العصر المملوكي. بينما قدم الرابع واقعتهم في ظل العثمانيين، انطلاقاً من القرن السادس عشر وصولاً حتى القائمقاميتين منتصف القرن التاسع عشر. تطرق الفصل الخامس إلى واقع شيعة لبنان من مرحلتَي القائمقاميتين والمتصرفية حتى إعلان لبنان الكبير. واستعرض السادس حالهم حتى الاستقلال والجملة. وتناول السابع واقعتهم بعد ذلك حتى مجيء موسى الصدر. وأما الفصل الثامن والأخير فسلط الضوء على نُخبهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ومن مرحلة الانتداب وحتى نهاية مرحلة البحث، زمن قدوم الصدر.

أمم للتوثيق والأبحاث

تباشر «أمم للتوثيق والأبحاث» نشر مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تاريخ متقاطعة حصة الشيعة منها في لبنان» وتبدأ بالبحث التاريخي المعنون «تاريخ شيعة لبنان» والذي يدور حول تاريخ شيعة لبنان منذ النشأة المتنبسة وصولاً إلى ما ينبئ به اليوم من مستقبل غامض. فيما يلي عرض مقدمة الجزء الأول:

حمل القرن السابع الميلادي تمدد الإسلام من شبه الجزيرة العربية في مختلف الإتجاهات فكان أن دخل لبنان.

مع الوقت بدأت تنبثق فرق إسلامية عديدة كان لها وجود في مختلف ديار الإسلام، بينهم الشيعة الذين انقسموا أيضاً إلى فرق عديدة بينها الإمامية الإثنا عشرية. ولئن كانت أزمنة انتشار الجماعات الشيعية الأولى خارج لبنان واضحة وتملاً الكتب، فإن بدايات ظهورها فيه ليست بنفس هذا الوضوح، رغم سيطرة السردية التقليدية التي تُرجعها إلى حقة وصول الصحابي أبي ذر الغفاري إليه. في المقابل، حمل القرن العاشر معه وضوحاً أكبر في ظهور التجمعات السكانية الشيعية الكبرى في مدينتي طرابلس وصور ومحيطهما مع استقلالية في الحكم خلال فترات زمنية محددة، وكذلك في البقاع وبعليك وجزين وجبل لبنان. أما القرن

الرابع عشر فشهد نكبة الشيعة في كسروان من جهة واستقرار وجودهم وسلطتهم في مناطق أخرى من لبنان بحدوده الحالية من جهة أخرى، واستمر الوضع على حال من المد والجزر في مناطق مختلفة وحقب متعددة وصولاً إلى القرن الثامن عشر الذي طبعته هزيمة هزيمة للشيعة في مختلف مناطق لبنان.

واستمرت تداعيات هذا الواقع مع الحكم المصري للبلاد (١٨٢٠-١٨٤٠) حيث وجد الشيعة أنفسهم مضطرين للتموضع في الخندق العثماني لأسباب متعددة. ومع رحيل المصريين عن البلاد، كانوا يُمتنون النفس بالعودة إلى واقع ما قبل القرن الثامن عشر كمكافأة لهم، وإذ بهم يصطدمون بعوامل واقعية عديدة كانت عائقاً أمام طموحاتهم، منها ما كان قانونياً نتيجة التنظيمات التي اعتمدها العثمانيون لتحديث الدولة وتلبية لشروط الغرب الذي ساندتهم في حروبهم مع روسيا.

وهكذا، وانطلاقاً من منتصف القرن التاسع عشر، باتت شيعة لبنان مقسمين إدارياً بين قائمقاميتين، ثم متصرفية في جبل لبنان، ونظام التزامي تقليدي، ولكن مع بعض المراكز والتحديثات في جبل لبنان، إضافة إلى حكم عثماني مباشر في بعليك مع تفكيك سلطة الحرافشة وإلغاء الإمارة هناك وتحويلها إلى لواء.

بعد انسحاب العثمانيين (١٩١٨) وسقوط البلاد تحت الانتداب الفرنسي (١٩٢٠)، وإعلان دولة لبنان الكبير دخل الشيعة إليه كطائفة أساسية بعد ضم جغرافيات عديدة إلى المتصرفية. ومنذ انضمامهم إلى الدولة الناشئة، ومع اختلافهم في الموقف تجاهها بدايةً، وحتى نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، مرّ الشيعة في لبنان بمخاضات سياسية عديدة، منها ما هو محلي بحث، ومنها ما هو مرتبط بالواقع الإقليمي.

ومع الوقت، كانت السيرة السياسية الطبيعية لحركتهم الاجتماعية السياسية تسيّر بالطائفة نحو نضوج الفرصة المناسبة للتحوّل السياسي حتى قدوم موسى الصدر عام ١٩٥٩.

وبخصوص إطار البحث الزمني، فهو يشمل الفترة الممتدة من الفتح العربي الإسلامي للمنطقة في القرن السابع الميلادي وصولاً حتى نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، مروراً بمرحلة القائمقاميتين والانتداب الفرنسي ثم الاستقلال. ومن أجل الإضاءة على ما ذكر، كان هذا العمل.

وقد واجهنا خلال هذا البحث صعوبات عديدة، منها مصدرية ومرجعية بما يتعلق بتحيزيات متنوعة الوثائق عند قسم من الكتاب، ومنها عرضية تقنية تتعلق بالوضع العام السيئ في لبنان وانعكاس ذلك على موضوع الكهرباء وخدمات الإنترنت، وغير ذلك.

تجاوزنا الأولى من خلال تجنّب الاعتماد على النصوص التي يظهر منها أحكام أو مواقف، وأما الثانية فلم يكن لنا تجاهها حول ولا قوة.

تاريخ شيعة لبنان الجزء الأول من النشأة حتى عام ١٩٥٩



تحية للقمان

بأي ذنب قُتل لقمان "الحكيم"؟! بقلم علي الأمين

من صحيفة نداء الوطن، في ٩ شباط ٢٠٢١، بعد اغتيال لقمان سليم

مع كل المؤسسات الدولية والمسؤولين في دول العالم، كان يمتلك رصيماً كبيراً من العلاقات الخارجية، تظهر مدى قدرته على فهم هذا المجال الغني والمهم والذي يكاد يكون متفرداً في حضوره على هذا المستوى، في حجم العلاقات في فهم هذا العالم وسبل التواصل معه، وهو على هذا الصعيد كان ثروة خسرها لبنان وخسرنا حتى خصومه، وخسرته الطائفة الشيعية التي كان يشكل فيها احد ابرز ملامح التنوع والاختلاف، بل الاجتهاد الذي لطالما اتسمت به على رغم الاحادية والانغلاق الذي يحاصرها من داخلها ومن خارجها ايضاً الى حد الاختناق.

القاتل اغتال لقمان وتقصدته، ليختبر من خلاله قدرته على الترهيب والقمع النفسي في نفوس اللبنانيين عموماً والمعارضين على وجه الخصوص، لكنه أمر لا ينفص مع لقمان سليم، فهو كان يضع في حساباته القتل ولكن كان يدرك ان الموت هو تفصيل طالما انه قدر، وكيفما لاقاه قتلأ أو بسبب آخر، لذا كان يعتبر ان الموت الحقيقي بالنسبة اليه هو ان يقمع ذاته وينكر على نفسه حقوقه، وان الحياة لديه هي حريته وارادته الحرة وسواهما هو الموت ولو بقي على قيد الحياة الجسمانية.

من قتل لقمان سليم سيكتشف كم كان مخطئاً وكم كان لا يدرك حجم ما بذره لقمان سليم في ارض الوطن، وان دم لقمان كفيلاً بأن يضاعفه على امتداد لبنان.

ثمة حملات تشويه استمرت لسنوات في شيطنة لقمان سليم، لكن ما سبغت القاتل ويفاجأ به، هو وجه لقمان وجعبته الممتلئة بالحب والعلم والأخلاق والرقية والثقافة والغنى الانساني، وهذا لا يموت بل يحيا. لذا لقمان حي كما تقول شقيقته وصديقتها رشا، لأنها تدرك في اعماقها ان ما لم يحققه لقمان من احلام في حياته ستزهر بعد موته وهذا قدر الأحرار الذي كان لقمان ولا يزال النموذج والمثال.

ويظل لقمان مزرعاً بحريته... ودمه يزهر حلم وطن لا اشرار فيه، يحمل شعلته كل من أحبه وآمن به، ولاحقاً سيكتشف من ناصبه العداة انهم خسروا خصماً شريفاً... وأي منقلب سينقلبون!



من الحركة والتواصل والاتصال والانتقال من منطقة الى أخرى من الشمال الى البقاع ومعظم المناطق اللبنانية.

النموذج الذي مثله لقمان كما يعرفه الجميع من اصدقائه ومتابعيه من محبين وخصوم، هو هذا المقدر من الوضوح والجرأة في الرأي والموقف، لا اعتقد ان رجلاً في لبنان تعرّض للتحريض المباشر والاتهامات والتشويه كلقمان سليم. كان بيته في حارة حريك عبارة عن جزيرة محاطة بكاميرات المراقبة، تهويل وتهديد مباشر شبه يومي منذ اكثر من عشر سنوات، كان يستطيع لقمان سليم ان ينتقل الى مكان آخر أكثر أماناً في لبنان او خارج لبنان، لكنه اصّر على البقاء في بيته وبيت ابيه ومقر عمله في "جمعية أمم للأبحاث والتوثيق"، اي في المكان الذي ولد فيه ونشأ، على رغم كل العدوانية التي قوبل بها في سبيل ترهيبه واخراجه نحو مكان آخر.

حيوية لقمان ونشاطاته جعلت منه نموذجاً فريداً، فهو الى جانب حرصه على التواصل المباشر مع الجميع والتنقل بشكل فردي وظاهر ومعلن، كان يقول دائماً ان التعبير الحر عن قناعاته هو مصدر حمايته، وانه رجل ليس مستعداً ان يخفي قناعاته، ولا نشاطه او طموحاته. وهو الى ذلك كان متميزاً في قدرته على التواصل

عندما يخون "الذكاء" القاتل وتسيطر عليه "العنجهية الرعناء"، سرعان ما يصدر حكماً بإعدام لقمان سليم. من قرر وخطط وحرّض على اغتيال لقمان "الحكيم"، لم يع لحظة بأن دمه وروحه وثقافته ومكانته ستلاحقه أكثر فأكثر، وستلعبه لمدة أطول وأطول، وما لم يُقدّر له ان يراه على الأرض، بفعل استعجال القاتل، من انجازات سياسية وطنية أرسى لبنها على عدد دقائق حياته، سيأتي ذلك الغد القريب، وينظره لقمان من عليائه ويصفق له.

بأي ذنب قُتل لقمان؟! سؤال موجه ومحيّر في آن. صحيح ان لقمان كما كل رفاقه الشرفاء من طينته الوطنية العابرة للطوائف والأحزاب، يتوقعون الموت في أي لحظة قدرية او مدبرة لأسباب وأسباب، أما ان يكون الموت مترتباً بهم فقط، لأنهم غلبوا لغة الحوار والعلم والثقافة والدمائة وادخلوها في أدبيات السياسة، فتلك هي الجريمة! حين ابلغتني شقيقة لقمان سليم بعد منتصف ليل الاربعاء - الخميس (٤ شباط) عن اختفائه وعن شعورها بأن خطراً قد طاله، وعن محاولتها الاتصال وزوجته مونيكا به هاتفياً منذ ساعات من دون أن يرد، حاولت استبعاد فكرة انه تعرض لشراً ما، وتشبثت بفكرة انه نائم أو لا يريد الرد على هاتفه، وربما اضاعه.

ساعات قليلة من الاتصالات المكثفة مع الاصدقاء المشتركين كانت كفيلاً لتكشف عن هول ما حدث. لقمان تعرض لعملية قتل فضحت جبن القاتل الذي لم يستطع ان ينظر في عينيه حين أرداه، بل افرغ الرصاصات الست من الخلف.

من يعرف لقمان يعلم مدى التصاقه وتردده الى الجنوب، ومدى الصداقات التي يمتلكها فيه، صداقات متنوعة لا يحكمها التناغم السياسي، بقدر ما كانت صداقات تقوم على ما هو اعماق من ذلك بكثير، هي صداقات ممتدة في الزمن، راسخة في مساحات الفكر والثقافة والحياة على امتداد ما تحمله من تنوع وغنى، ذلك ان لقمان يصعب ان يختصر بصورة واحدة يحكمها اللون الواحد، ولا يمكن ألا نجد له أثراً من صداقة او نشاط بحثي او حقوقي او اجتماعي على امتداد المناطق اللبنانية، كان في حركة دائمة لا تهدأ ولم تمنعه التهديدات ولا التحريض، من ان يبقى على هذا المنوال

أبرز المواقف

وزير الخارجية بول غالاغير سُئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم؟» فأجاب عون أن التحقيق مستمر.

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأُميين المستقلين (السيد مورييس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات اللبنانية تقدماً لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتالات تلتها وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما اذا كان من ترابط أم لا.

ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزولاي المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر عن اليونسكو قالت أزولاي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخى الشفافية والشمولية في التحقيق المُعلن عنه، ولا سيما للبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلاً عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «المجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شعبة ووتش»، وهو أيضاً أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بياناً عام ٢٠١٩ موضحاً فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أُميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه لرئيس حكومة الفاتيكان بياترو باروليين

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

دان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بأشد العبارات جريمة اغتيال الناشط والمعارض لقمان سليم، وأعرب الأمين العام عن بالغ تعازيه لأسرة الشهيد، «سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلزم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن.